(٥٩)

ملف الأبحاث

الرد على ادعاءات النظام العراقي

وكالة الأنباء الكويتية (كونا)
إدارة المعلومات والأبحاث

المقدمة

سعت وكالة الأنباء الكويتية «كونا» منذ إنشائها إلى إعطاء بعد عملي وتحليلي للأحداث التي تقع، إلى جانب إضطلاعها بمهمتها الأساسية المتعلقة بالحصول على الأخبار والتعامل معها نشراً وتوزيعاً.

وفي هذا النطاق فقد دأبت ـ مواكبة منها للأحداث اليومية، وطنية كانت أو قومية أو عالمية ـ على إعداد الدراسات والأبحاث والتقارير الإعلامية عن تلك الأحداث بهدف توضيح الرؤية، وإلقاء الضوء على عناصرها وخلفياتها ومكوناتها في مساعدة منها للمهتمين والباحثين على التحليل الواعي وجمع المعلومات والإحصاءات عن تلك الأحداث. وكان منهجها في ذلك الإلتزام بالموضوعية التاريخية دون إهمال الإهتمامات الوطنية أو إغفال العوامل القومية.

وبعد توقف قسري دام ما يربو على السنتين نتيجة للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠، يسعدني ـ اليوم ـ أن أقدم المجموعة الثانية والخمسين (٥٢) من ملف الأبحاث الذي تعودت أن تصدره وكالة الأنباء الكويتية.

وتشتمل هذه المجموعة على مجموعة من الردود على إدعاءات النظام العراقي التي نأمل أن يطلع عليها كل باحث ومهتم بأوضاع أمتنا، والحقائق فيها، ليعرف مدى الخديعة والأوهام التي يغرق فيها بعض الحكام العرب شعوبهم بغية التسلط والسيطرة عليهم، وفي مقدمة هؤلاء الحكام طاغية العراق.

إن الشواهد عليه كثيرة.. قد تكون بدايتها من «حلبجة» ولكن بالتأكيد نهايتها ليست عند غزو الكويت.. فما زال يخدع شعبه ويخدره بأوهام كاذبة..

لقد غدر الطاغية بشعب دولة جارة مسالمة، وبلد عربي شقيق، وقف معه بكل طاقاته وإمكاناته عندما كان متورطاً في محنة ضخمة صنعها لنفسه وأوقع فيها شعبه، وفاجأه بهجوم بربري وحشي دمر كل شيء فكان مكافأته عن الجميل الذي صنعه والمعروف الذي أسراه.. ولكن الله سبحانه وتعالى الذي يعرف سرائر القلوب، ويقف على نوايا النفوس، قيّض لنا ـ من الأشقاء والأصدقاء ـ من يقف إلى جوارنا، ويساعدنا بالتحالف معنا، ويساهم في تحرير بلدنا وإسترجاعه من بين براثن إحتلال آثم، ويعيد لها الشرعية، ويعود لها الشعب..

ومن ثم انطلقنا ـ جميعاً ـ نزيل الدمار ونعيد الإعمار ونطفىء ـ في زمن قياسي ـ حوالي ٧٠٠ بئر نفطي أشعلها الطاغية قبل رحيله مهزوماً «مدهوراً» بعون الله.

وهكذا عادت الحياة للكويت، ورجعت كسابق عهدها.. واحة أمن، وبلد أمان، لأهلها ولكل الشرفاء على أرضها..

وفقنا الله وسدد على طريق الحق والخير خطانا..

يوسف محمد السميط
رئيس مجلس الإدارة ـ المدير العام
وكالة الأنباء الكويتية (كونا)

تمهيد :

«بسم الله الرحمن الرحيم»

بعد أن منَّ الله علينا بنعمة التحرير والنصر، عملت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) على العودة الى تقديم خدماتها بأسرع وقت ممكن ليقوم الإعلام الكويتي بدوره الإيجابي خلال فترة إعادة التعمير والبناء. وكان من بين الخدمات التي حرصت (كونا) على تقديمها لمشتركيها خاصة والمجتمع الكويتي عامة مطبوع إدارة المعلومات والأبحاث المعروف باسم «ملف الأبحاث».

وقد خضع المطبوع مثله مثل باقي خدمات الوكالة الأخرى لعملية تطوير وتجديد ليكون في مستوى أفضل من حيث الشكل والمضمون. وقد اشتملت عملية تطوير المطبوع على ناحيتين أساسيتين هما:

أولاً: وضع التقارير التي تتناول قضايا متقاربة أو متشابهة معاً في ملف واحد ليتسنى للمستفيدين الوصول الى مبتغاهم بسهولة ويسر.

ثانياً: تثبيت شكل المطبوع من حيث اللون والحجم والاخراج بحيث لا يخرج عن ذلك سوى الاصدارات الخاصة والتي تظهر في مناسبات بعينها أو معالجة قضية محددة.

وإذا كنا نقدم مطبوعنا في ثوبه الجديد وكلّنا أمل أن ينال الرضى، فإننا لن نتردد أبداً في ادخال كل جديد يمكن أن يجعل «ملف الأبحاث» مطبوعاً أنيقاً يحظى بالاهتمام والتقدير لما يتضمنه من معلومات.

والله نسأل أن يوفقنا لخدمة الكويت على قدر ما قدّمت لنا..

إدارة المعلومات والأبحاث

زيارة سمو أمير البلاد
إلى الأمم المتحدة

لثالث مرة منذ أن تولى مسؤولية الحكم في البلاد وقف سمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٩١ على منبر الأمم المتحدة لمخاطبة الرأي العام العالمي في كل مكان وهي فرصة قلما توفرت لزعيم دولة في العالم بأسره. وكانت المرة الأولى التي تحدث فيها سمو الأمير من فوق منبر المنظمة الدولية الموكل لها صيانة الأمن والسلام في عالمنا يوم ٢٨ أغسطس من عام ١٩٨٨م حيث تكلم نيابة عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي يرأسها سموه حتى الآن. وفي تلك المناسبة طرح أمير البلاد اقتراحه الخاص بمعالجة مشكلة الديون التي تثقل ظهر الدول المدينة وتعرقل خططها التنموية وتفجر أوضاعه الاجتماعية. لقد طرح الشيخ جابر الأحمد المشكلة وهو زعيم دولة دائنة لمعالجتها جذريا كي يسود الوئام والسلام بين الدول الغنية والفقيرة ولا يكون هناك مكان للحقد والضغينة فوق الأرض عندما يتساقط الملايين الذين يقتلهم الجوع وتفتك بهم الحاجة في أفريقيا فيما غيرهم من دول العالم المتقدم أو حتى في الدول الغنية في عالم الجنوب النامي ينعمون بالثراء ويتمتعون ببحبوحة العيش. وفي تلك الزيارة دعا سمو الأمير إلى عقد اجتماع بين الطرفين الدائن والمدين لبحث إلغاء الفوائد وإسقاط جزء من أصول الديون المستحقة لدى الدول الأشد فقراً. واقترح الشيخ جابر الأحمد على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهما مؤسستان لهما باع طويل في الاقتصاد العالمي إعادة النظر في «شروطهما القاسية» التي تفرضها على الدول التي تطلب المساعدة لتحسين أوضاعها بحيث تراعي تلك الشروط الفروق بين دولة وأخرى وتلائم ظروف كل منها. ولسد الفجوة نهائيا بين الدول الغنية المتقدمة والدول الفقيرة المتخلفة أو الإقلال من اتساعها، طالب سمو أمير البلاد بزيادة وتنظيم العون العلمي والتقني الذي يقدمه الشمال إلى الجنوب مع مراعاة العناية بالعامل البشري في التنمية دون الاقتصار على الأرقام الحسابية الصماء.

أما في المرة الثانية التي خاطب فيها أمير البلاد دول العالم المجتمعة في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة فكانت يوم ٢٧ سبتمبر من العام الماضي. ولقد تحدث الشيخ جابر الأحمد في تلك المرة باسم الكويت التي تعرضت لمحنة لم تتعرض لها دولة في التاريخ حيث أصابها الدمار والتخريب والنهب والسلب في كل مكان على أيدي الغزاة العراقيين. كانت الكويت وهي

تتحدث إلى الأمم المتحدة ممثلة بأميرها مثخنة بجراح عميقة إذ جاءتها الطعنة من الشقيق والجار الذي وقفت إلى جواره سنوات في محنتـه وانتظرت ألا يكـون جزاء الإحسان إلا إحساناً. وللأسف فقد جاء الجزاء من غير جنس العمل، وبدلاً من أن يكون الجار والشقيق عونا لجاره وشقيقه وسنداً له وستراً عليه، استـل ذلك الجار سيفه لقطع رقبـة جاره بعـد تشويـه جسده وتمـزيق أعضائـه متنكراً لكـل تراث المسلمـين الديني الـذي يوصي بحق الجـيرة وأمن الجوار. لقـد كـرر الشقيق مـرة أخرى مأساة قابيل وهابيل فاختار اغتيال شقيقه لطمع وحسد وضغائن وأحقاد لم يكن لها ما يبررها على الإطلاق خاصة وأن الشقيق الضحية أوفى دون انتظار طلب وأعطى دون إعـلان أو إعلام بمـا أعطى وقدم. واستبـاح حاكم العـراق ونظـامـه الحزبي الدموي وجيشه المضلل المخدوع حرمات الكويت والكويتيين فاجتاح ربوع الوطن وأسال دمـاء المواطنـين واغتصب أعراض الآمنـين وشرد الطفولـة البريئـة والكهولة الوقورة. ولم تتوقف آثار جـرائم الغزاة العـراقيين الـذين تمتلىء عقـولهم - إن كانت لديهم عقول - بنزعـات التوسـع والعدوان النـازية وبهمجيـة وبربـرية التتار عند حدود الكويت وشعبها وإنما أصابت كذلـك أكثر من ١٣٠ دولـة أخرى كان الآلاف من أبنائها يعملون بشرف وكرامة على أرض دولة الكـويت وتتوفـر لهم سبل العيش الهانىء الطيب.

في كلمته في العام الماضي أمام دورة الأمم المتحدة أشهد أمير الكويت العـالم كله على أن نظام طاغيـة بغداد يحـاول عبر حجـج باطلـة ضم بلادنـا إلى أراضيه ضاربا بعرض الحائط كل القوانين والمواثيق والأعراف والمعاهـدات ومنها مـا عقد بين البلدين (الكويت والعراق) وتحفظه سجلات المنظمة الدولية.

وفي كلمتـه أيضاً فنـد أمير البـلاد زيف شعار طـاغية العـراق حول تـوزيع الثروة، ذلك الشعار الهمجي الذي غرر بالسذج في الوطن العـربي فراحـوا يهللون للمعتدي ويصفقون للظلم ويهتفون للبغي، وأوضح الشيخ جابر الأحمد أن الكويت تأتي في مقدمة الدول المانحة للمساعدات حيث بلغت نسبة ما تقدمه حـوالي ٨ر٢٪ من إجمالي ناتجها القومي. ونسي حاكم العراق الملفـوظ عالميـاً أو تناسى - لا يهم - أن العراق يمتلك ثـروة نفطية ضخمـة وأن لديـه مساحـات شاسعـة من الأراضي الزراعية وتتوفر به مياه الري ولكنه برغم كل ذلك لم يقدم شيئـاً يذكـر من ثرواتـه تلك لمساعدة فقراء العالم. والأدهى من ذلك أن العـراق بعد أن اغتصب البعثيـون

السلطة داخله راح ينفق أمواله على المؤامرات يحيكها هنا وهناك وعلى محاولات فاشلة لإنشاء فروع للبعث العراقي في أي مكان وعلى حروب يفتعلها للهروب من مشكلاته الداخلية. وقد أدت كل تلك الممارسات القميئة إلى تحول العراق نفسه إلى واحدة من أكبر الدول المدينة في العالم. لم يحاسب طاغية العراق نفسه على ما اقترفت يداه بحق العراق والعراقيين وبحق دول عديدة أصابتها دسائسه ومؤامراته، واستعاض عن ذلك بغزو الكويت ينفث فيها وفي مسيرتها للنهوض والتقدم والازدهار سمومه القاتلة وأحقاده الصفراء.

في ثاني مرة تحدث خلالها أمير البلاد من فوق المنبر العالمي ذكّر الرأي العام العالمي الدولي باقتراحه الخاص بضرورة معالجة مشكلة الديون بل وزاد على ذلك أن أعلن سموه إلغاء كافة الفوائد على قروض الكويت وبحث أصول تلك القروض مع الدول الأشد فقراً. قفز أمير البلاد فوق جراح الكويت التي كانت تنزف بغزارة في تلك الفترة المروعة من تاريخها وأعلن بالاضافة إلى ما سبق حرصه على قضية الشعب الفلسطيني وقضية الجنوب اللبناني وقضايا السلم في العالم بأسره.

وعندما خاطب أمير البلاد العالم ممثلاً بالمنظمة الدولية لثالث مرة يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٩١، فإن سموه أكد مجدداً ما سبق وقاله في الدورة السابقة من أن الكويت «ستبقى على عهدكم بها دوماً وفية لمبادئها غيورة على قيمها مخلصة لأصدقائها محترمة لعهودها ومواثيقها». لقد اختارت الكويت المنظمة الدولية عن قصد لتطلعها على خطورة السلوك الهمجي إذ «لم يشهد التاريخ منذ الحرب العالمية الثانية أن اجتاح بلد ما دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة وسعى إلى ضمها إليه بالقوة الغاشمة» بهدف محو اسمها وكيانها من خريطة العالم السياسية وإزالة معالم هويتها التي تحددها مؤسساتها وبنيانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. واليوم أيضاً اختارت الكويت ممثلة بقائد مسيرتها المنظمة الدولية لتعترف بأن الأمم المتحدة اجتازت أخطر اختبار واجهته بنجاح تام حيث تحررت الكويت بفضل وحدة أبنائها الوطنية وعدم تعاونهم مع سلطات الاحتلال والتفافهم حول شرعيتهم، وبفضل الشرفاء من الأشقاء والأصدقاء الذين اختاروا مظلة الأمم المتحدة وشرعيتها ورفضوا الإنحناء للغة الخارجين من مجاهل التاريخ ودروبه المظلمة وأنزلوا بالمعتدي الآثم شر هزيمة فدمروه وأعادوه إلى داخل حدوده منكسراً ذليلاً بالرغم من أكاذيبه ومكابراته المفضوحة.

والكويت التي تحررت وعاد إليها أبناؤها مرفوعوا الهامات، لتؤكد باختيارها الأمم المتحدة منبراً لمخاطبة العالم وشكره لوقفته الرائعة الصلبة إلى جوار الحق والمبدأ وسيادة القانون، أنها سوف تبقى وكما كانت دائماً عضواً فاعلاً في المنظمة الدولية وفية لكل القيم والدساتير التي توصل إليها البشر لتحكم مسيرتهم ولتحدد العلاقات بينهم دولاً وشعوباً وحكومات. إن سمو أمير البلاد الذي يتحدث إلى العالم من فوق المنبر الدولي يقدم إشارة واضحة إلى أن الكويت لا تقبل الانكفاء على الذات أو الانطواء على نفسها بعد أن أصبح العالم بفضل التقدم العلمي والتقني الهائل رقعة ضيقة للغاية يؤثر ويتأثر به البعض.

من هنا فإن الكويت تتطلع إلى أن تستمر الأمم المتحدة في مسيرتها الرائعة التي تجلّت أثناء العدوان الآثم الذي تعرضت له بلادنا لتسوية كل المشكلات ومعالجة كل الأزمات المتفجرة التي تهدد السلام والأمن الدوليين وتنذر باستمرار إراقة المزيد من الدماء البريئة الطاهرة وأولها مشكلة الشعب الفلسطيني والاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني والمشكلات الأخرى في كمبوديا وأفغانستان والصراعات العرقية في دول شرق أوروبا وكذلك مشكلة الديون كما تتطلع الكويت إلى أن تستمر الوقفة الرائعة للمجتمع الدولي لإرغام طاغية العراق على إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين الكويتيين المغيبين في ظلمات سجونه والكف عن اعتداءاته على حدودنا وأراضينا.. وسرعة ترسيم هذه الحدود واحترام حرمتها. وعندما يتحقق ذلك، فإن النظام العالمي الجديد الذي ظهرت ملامحه واضحة خلال أزمة الكويت سوف يرسخ أقدامه ويثبت مواقعه لتنعم الكرة الأرضية بالسلام وتتخلص من شرور الحرب. أما طاغية العراق الماسك برقاب شعبه، وبالرغم من أن جرائمه ما زالت ماثلة في الدمار والخراب الذي تعرضت له الكويت وبالذات آبار النفط المشتعلة التي تجسد جريمة بحق البيئة العالمية، فإننا نترك أمره لشعب العراق الذي نعتقد أنه ككل شعوب الدنيا سوف يتخلص من طغاته مهما طال بهم الزمن ومهما غلظت واشتدت أدواتهم في التشبث بالحكم.

الذكرى الأولى لبدء عملية
عاصفة الصحراء

مع بزوغ فجر السابع عشر من يناير ١٩٩١م حلقت صقور الحق من طائرات قوات التحالف الدولي متجهة إلى أهدافها المرسومة بدقة في الكويت المحتلة وحتى شمال العراق، معلنة الخطوة الأولى على طريق تحرير الكويت من براثن المحتل الغادر. إنها عاصفة الصحراء.

ولقد أعطي النظام العراقي الإنذار تلو الآخر والتحذير بعد التحذير بأن عليه الاستجابة لصوت العقل والإرادة الدولية المتمثلة بأكثر من عشرة قرارات لمجلس الأمن تطالبه بالانسحاب غير المشروط من الكويت وإلا فإن التحالف الدولي سوف يضطر لاستعمال القوة لإخراجه منها.

وكان آخر هذ التحذيرات قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الذي أمهل النظام العراقي حتى الخامس عشر من يناير بتوقيت نيويورك مقر الأمم المتحدة للانسحاب من الكويت. إلا أن النظام الفاشي في العراق تكبر بعناد معرضاً بلاده وشعبه لدمار الحرب مراهناً على أن التحالف الدولي لا يعني ما يقول وأنه بالنهاية سيستلم للأمر الواقع ويدعه يبتلع الكويت ويكمل جريمته دون حساب.

وفي الساعات الأولى من ذلك اليوم التاريخي عندما أغارت طائرات الحلفاء على مراكز القيادة والتحكم والاتصالات في قلب العاصمة العراقية سقط الرهان الأول فقد تم اختراق نظام الدفاعات الجوي العراقي وأصيبت الأهداف المرسومة لهذه المرحلة من المعركة بدقة متناهية ونجاح باهر.

واستمرت الطلعات الجوية بمعدل ما يزيد عن ٢٤٠٠ طلعة يومياً ذلك إلى جانب القذائف الموجهة بالليزر والتي لا تخطىء أهدافها بالمرة.

وتحقق بنجاح الهدف من المرحلة الأولى وهو السيطرة الجوية الكاملة. وعند هذه النقطة تحول التركيز من مراكز القيادات والرادارات إلى المنشآت النووية والكيماوية المعدة خصيصاً لصناعة أسلحة الدمار الشامل. وكذلك تم التركيز على ضرب منصات صواريخ سكود المعروفة بعدم دقتها ويملك النظام العراقي منها المئات والتي استخدم بعضها فعلاً في الاعتداء على المدن السعودية والخليجية محاولاً إثارة الرعب بين المواطنين. كما حاول النظام العراقي الأحمق إثارة مشاعر الشارع العربي والإسلامي عن طريق إطلاقه عدداً من تلك الصواريخ على

إسرائيل سقط معظمها على المناطق العربية المحتلة، ولكن محاولته هذه باءت بالفشل الذريع وانكشفت أهدافه الانتهازية للشارع العربي والإسلامي حيث أن تلك العملية اليائسة أفادت إسرائيل وأضرت بالمصالح العربية والإسلامية.

ومع هذا كله فإن قوات التحالف كانت على استعداد لأن توقف قصفها على مواقع قوات النظام العراقي لو أنه وافق على الاستجابة لقرارات مجلس الأمن الخاصة بقضية الكويت. ومن الجدير بالذكر أن المبادرات السلمية لم تتوقف حتى إبان القصف الجوي على العراق ولكن عناد النظام العراقي الظالم حال دون وقف الدمار مراهنا مرة ثانية على أنه في حالة وقوع الاشتباكات البرية فإنه سيوقع أضراراً بالأرواح في صفوف التحالف الدولي الأمر الذي سيربك الرأي العام في دول التحالف ويسجل نقاطاً لصالحه في الشارع العربي، ولكن رهانه سقط أيضاً. ففي الأسبوع السادس من بداية عملية عاصفة الصحراء في الساعة الواحدة صباح يوم ٢٤ فبراير شنت قوات التحالف هجومها البري وفي غضون ١٠٠ ساعة كانت الكويت محررة وأجزاء كبيرة من الأراضي العراقية تحت سيطرة قوات التحالف بخسائر في الأرواح لا تتعدى العشرات بينما منيت فلول القوات العراقية الهاربة من الكويت بهزيمة نكراء قتل فيها الآلاف وأسرت ألوف أخرى ودمرت الجانب الأكبر من الآلة العسكرية العراقية.

أما الكويتيون المرابطون في الكويت فما أن سمعوا دوي القصف حتى فاضت قلوبهم بالفرح وتعالت أصوات التكبير من فوق سطوح المنازل إلى درجة أنه إذا ما توقف القصف لبعض الوقت عمت حالة من الحزن بين الكويتيين. فيما كان الغزاة المحتلين في حالة من الارتباك والرعب. فالنصر لا محال قادم والحق لا بد راجع لأهله.

وما أن اتضحت الصورة وتجلت في أذهان المتوحشين تلك الحقيقة حتى بدأوا يتخبطون، فالشعور بالهزيمة زادهم بطشاً وتدهور معنوياتهم انقلب إلى قسوة وعنف فأخذوا يتفننون بممارسة إذلال الكويتيين العزل وتعذيبهم وتقتيلهم وجرهم للمعتقلات دون سبب.

إن الحرب بالنسبة للكويت قد بدأت بالفعل في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ عندما دفع النظام العراقي بجياعه الجهلة المتوحشين إلى أرض الكويت والناس

نيام آمنين، فما كان من العالم بأسره، وهو يقف على مقربة من القرن الحادي والعشرين بعقد من الزمان، إلا أن استنكر هذا العمل الفظ وشدد المطالبة على إعادة الأمور إلى نصابها فليست بتلك الوسائل تحل الخلافات بين البشر المتحضرين. وكان على الكويتيين إن يصبروا ستة أشهر عجاف كانت الأسرة الدولية خلالها تعمل جاهدة لإنهاء هذه المأساة دون اللجوء إلى العنف وفي نفس الوقت تقيم استعداداتها للتصدي لمزيد من مغامرات النظام العراقي بينما كان الكويتيون، يسطرون في تلك الفترة العصيبة في تاريخهم أروع صنوف الصمود والتصدي سواء عن طريق المقاومة المسلحة أو العصيان المدني والرفض المطلق للتعامل مع قوات الاحتلال وذلك رغم البطش والتنكيل الذي مارستها هذه القوات الجبانة، فضربوا بذلك أسمى الأمثلة بحب الحياة ورفض الظلم الأمر الذي أثار إعجاب العالم بأسره.

حتى جاء يوم ١٧ من يناير ١٩٩١ ليدخل العالم مع الكويت في حربها ضد النظام العراقي المريض وينتصر لشعب صغير مسالم تحمل بصبر وشكيمة أبشع جريمة عرفها التاريخ المعاصر. ولما كان الحقد والإجرام من طبيعة هذا النظام المختل، وعندما كانت الهزيمة أمراً لا مفر منه، فقد أمر قواته قبل الاندحار من الكويت باعتقال أكبر عدد ممكن من الكويتيين الأبرياء وجلبهم معهم إلى العراق كرهائن يساومون عليهم. وكذلك حرق ما يزيد عن ٧٠٠ بئر نفط في أكبر جريمة بيئية عرفها التاريخ.

ولهذا فإنه على الرغم من توقف قوات التحالف أعمالها القتالية في ٢٨ فبراير ١٩٩١ إثر اندحار القوات الغازية من الأراضي الكويتية وعودة جيوش التحالف إلى أوطانها وإطفاء جميع آبار النفط وعودة الحياة من جديد لكويت السلام، على الرغم من هذا كله، فإن الحرب بالنسبة للكويت لم تنته بعد فلا يزال هناك أكثر من ألفي أسير ومفقود يحتجزهم النظام العراقي في سجونه تحت رحمة جلاديه المتوحشين. وإلى أن يعودوا جميعاً إلى وطنهم وأهلهم سالمين غانمين فلن ترتاح الكويت ولن يهدأ لها بال.

حملات الاعتقال

العشوائية

لن ينسى الشعب الكويتي الصامد في وجه الاحتلال العراقي الغاشم تلك الأيام العصيبة التي سبقت الحرب البرية لتحرير الكويت، عندما قام رجال استخبارات النظام العراقي بحملات اعتقال واسعة استمرت أربعة أيام من ٢٠ - ٢٣ فبراير ١٩٩١م داهموا فيها مساكن الكويتيين العزل تحت تهديد السلاح بهدف تجميع أكبر قدر ممكن من المرتهنين الكويتيين بعد أن شعر جنود الطاغية بأن «أم معاركهم» وهزيمتهم بالكويت قادمة لا محالة ولم يبق لهم سوى استخدام أسلوب المقايضة والابتزاز.

وأخذ جنود الطاغية يعدون عدتهم لنصب الكمائن عند المساجد والساحات العامة التي كانت مرتعاً خصباً لتجار الحرب حيث يقضي الناس حوائجهم في شراء المواد الغذائية بالرغم من ارتفاع أسعارها الخيالية.

وأكد عبدالله وهو أحد الذين تم اعتقالهم عقب صلاة يوم الجمعة في ٢٢/٢/١٩٩١م بأن «رجال الاستخبارات العراقيين كانوا ينتظرون المصلين بسيارات مدنية وهم مدججون بالسلاح وما هي إلا لحظات حتى امتلأت سياراتهم بالمواطنين الكويتيين الذين قدموا للصلاة والدعاء لله بأن يحفظ الكويت وشعبها الصامد الأعزل من كل مكروه بعد أن اشتد وطيس الحرب الجوية وطال أمدها».

وغصت زنزانات مراكز الشرطة وفصول المدارس بالأبرياء العزل الذين لم ترهبهم كافة أساليب القمع والبطش والقتل التي استخدمتها قوات النظام العراقي طوال سبعة أشهر من الاحتلال الغاشم.

وتنفيذاً للأوامر التي أصدرها طاغية العراق فقد تم تجميع المواطنين بمبنى رعاية الأحداث في منطقة الشويخ والذي اتخذته قوات الاحتلال مركزاً رئيسياً للاعتقال والتعذيب وتم نقلهم إلى سجون بغداد على دفعات متفرقة يتراوح معدل الدفعة الواحدة ما بين ٣٠٠ إلى ٣٥٠ مواطن كويتي في يومي الأربعاء والخميس، أما الدفعات الأخرى التي تم نقلها في صبيحة يوم الجمعة فلم تصل إلى بغداد بعد أن قصفت طائرات قوات التحالف الطريق الذي يربط بين مدينتي البصرة وبغداد مما اضطر قوات النظام العراقي لاختيار معتقل بوصخير الذي يبعد بضعة كيلومترات عن مدينة البصرة.

أكد المعتقل خالد محمد «بأن روح التعاون والإخاء والتآزر بين المرتهنين الكويتيين قد بانت ملامحها منذ وصولنا إلى السجن وكان للدكتور غانم النجار دوراً بارزاً في رفع الروح المعنوية بين المواطنين الكويتيين وذلك بهدف شد أزرنا أمام هذه المحنة العصيبة كما أشرف كل من الدكتور أحمد باقر والطبيب نبيل العتيقي على حالة المرتهنين الصحية».

وأضاف قائلاً «حين علمنا بنبأ اندلاع الحرب البرية لتحرير الكويت سارع المرتهنون باقتناء جهاز راديو تم شراءه من أحد حراس السجن لتتبع أخبار حرب التحرير التي بانت نتائجها على وجوه حراس السجن وارتباكهم أثناء القصف الجوي المكثف على معسكرات الجيش القريبة من سجن أبو صخير».

أما الشهيد عبدالله الراشد فقد تم اعتقاله في صبيحة يوم الجمعة وهو يعاني من مرض السكري، وبالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها زملاؤه في المعتقل وعلى رأسهم الدكتور أحمد باقر في سبيل إنقاذ حياته بعد تدهور حالته الصحية إلا أنه استشهد في إحدى مستشفيات البصرة وتم نقل جثمانه الطاهر إلى الكويت في أبريل بمساعدة الصليب الأحمر الدولي.

وإذا كانت قوات النظام العراقي قد فشلت في انتزاع الكويت من خارطة العالم فإنها قد فشلت أيضاً في انتزاع الكويتيين من وطنيتهم وانتمائهم لأرضهم طوال سبعة أشهر بالرغم من استخدام كافة الممارسات القمعية ضد المواطنين الأبرياء. وزج بهم إلى سجون بعقوبة وأبوغريب وأبوصخير وغيرها. حتى أصبح العراق بكافة مدنه ومحافظاته سجناً كبيراً يضم كافة فئات الشعب العراقي وطوائفه بعد اشتعال الانتفاضة الشعبية في مارس الماضي.

وما زال طاغية بغداد يمارس كافة أساليب المراوغة والتأويل في إطلاق سراح ٢١٠١ أسير ومحتجز من الكويتيين وغيرهم رغم مرور عام كامل على إصدار مجلس الأمن للقرار رقم ٦٨٧ الخاص بوقف الحرب وتبادل الأسرى.

ذكرى الثاني من أغسطس

مع الساعات الأولى من فجر ٢/٨/١٩٩٠ اخترقت القوات العراقية بأعتى وأثقل أسلحتها حدود الكويت وأكملت زحفها حتى قلب العاصمة ساحقة في طريقها كل ما يمت للحياة بصلة. فدخل ذلك اليوم التاريخ واستقر في ضمير العالم، فقد كان حقاً عملاً إجرامياً ممسوخاً من العصور البدائية البائدة في وقت يسعى فيه العالم بكل جد من أجل القضاء على استخدام العنف لحل الخلافات بين الأمم. لذلك فقد اتفق العالم وبسرعة غير مسبوقة على رفض هذا التصرف الفج واتخذ الإجراءات اللازمة تحت مظلة الأمم المتحدة لوضع حدا لهذا السلوك الأحمق وإفشال هذه المغامرة.

وإذا سجل التاريخ أحداث هذه الجريمة التي قام بها النظام العراقي بحق جاره العربي والمسلم فإنه لا بد أن تكون منذ بدايتها وحتى ذلك اليوم على شكل سلسلة متلاحقة من التقديرات الخاطئة والرهانات الخاسرة التي إن دلت على شيء فإنها تدل على حجم الحماقة المتأصلة في أذهان رموز النظام العراقي ومدى جهله بأبسط الحقائق السياسية والعلاقات الدولية.

فمنذ أن افتعل النظام العراقي الأزمة السياسية بين العراق والكويت حول مسألة الحدود واتهامه الكويت بسرقة الثروات العراقية وضلوعها في مؤامرة دولية تهدف إلى إضعاف العراق كان يراهن على تخويف الكويت في محاولة لابتزازها متجاهلاً أن للكويت سجلها المشرف في التصدي لجميع أنواع الابتزاز والوقوف بحزم أمام الإرهاب والإرهابيين سواء عى مستوى الدول أو المنظمات. ولقد ردت الكويت آنذاك على مزاعم النظام العراقي التي لا تمت للحقيقة بصلة بهدوء الواثق من حقه وبأسلوب راقي ينم عن حرص الكويت على المحافظة على روح العلاقات الأخوية التي تربط الأشقاء العرب ببعض.

ولكن النظام العراقي بعد أن أيقن خسارة رهانه الأول برفض الكويت الاستسلام للابتزاز والرضوخ للإرهاب أخذه الغرور والصلف واقتحم الكويت بلحظة غدر والناس نيام آمنين في ليل حالك من تاريخ البشرية.

ولم يكن اجتياح الكويت كما يعتقد البعض بأنه ردة فعل سريعة من قبل النظام العراقي لعدم تحقيق تقدم في المفاوضات التي جرت بين الكويت والعراق عشية غزو الكويت بل كانت مغامرة مدروسة ولكن بتقديرات خاطئة. فقد كانت

تصرفات النظام العراقي، قبل المفاوضات وخلالها، تنم عن عدم جدية النظام العراقي وأنه يبيت النية على القيام بهذه المغامرة في حالة عدم استسلام الكويت لإرهابه وتنفيذ جميع مطالبه الظالمة. ولولا الضمانات التي قدمها عدد من الأشقاء والأصدقاء للكويت بعد الوعود الكاذبة التي قطعها على نفسه بأنه لن يلجأ للعنف في أي حال من الأحوال لكان الأمر مختلفاً ولاتخذت الكويت الإجراءات الكفيلة بالتصدي لهذا العدوان الهمجي.

ولا شك أن تقديرات النظام العراقي عندما قرر القيام بجريمته كانت مبنية على الجهل والاستصغار بقدرات الكويت على الصمود والتضحية. فقد اعتقد خاطئاً أنه يدخل مجتمعاً هشاً كرتونياً سينهار ويستسلم ويقبل بالأمر الواقع دون تحدي. ولكن الأحداث المتتالية أثبتت أن جذور الشعب الكويتي ضربت في أعماق أرض الكويت ويستحيل اقتلاعها ومحوها عن الوجود. كما اعتقد خاطئاً أيضا أنه يدخل مجتمعاً مفككاً ومتناحراً ومدللاً ويفتقر لأدنى درجات الوحدة الوطنية. ولكن الأحداث المتتالية أثبتت أيضاً أن الشعب الكويتي شعب متلاحم وصبور ومحب لأرضه ومتمسك بشرعيته.

فقد رفض المجتمع الكويتي بجميع فئاته بشكل جماعي التعاون مع المحتل بطريقة أذهلت النظام العراقي وأربكته فأخذ يرتجل بحماقة مسرحيات هزلية في محاولة لتبرير جريمته فأقام ما أسماه «بالحكومة المؤقتة» ثم أعلن «الجمهورية» وأخيراً تمت «الوحدة الاندماجية» وعاد «الفرع للأصل». إلا أن تلك المهازل لم تنطلي سواء على الشعب الكويتي أو على الأسرة الدولية. ومرة أخرى يسيء التقدير ويخسر الرهان.

ولما أيقن النظام العراقي أنه لا جدوى من سياسة التبرير والترغيب اتبع سياسة الترهيب فأخذ يزيد من تنكيله بالشعب الكويتي الرافض ويحتجز الرعايا الأجانب ويجعل منهم دروعاً بشرية يحتمي بها من غضب المجتمع الدولي. غير أن كل تلك الجهود باءت بالفشل الذريع حيث صمد الكويتيون أمام جلاديهم وازداد إصرار المجتمع الدولي على التصدي لهذه الأعمال الهمجية. ومرة أخرى يسيء التقدير ويخسر الرهان.

وحين وجد النظام العراقي نفسه معزولاً عن العالم و محاصراً من قبل قوات التحالف الدولي راح يراهن على مشاعر الشارع العربي والإسلامي فتارة يطلق المبادرات السياسية غير الجادة مثل انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وانسحاب سوريا من لبنان، وتارة يعد الفقراء والمحبطين بتوزيع الثروة وما إلى ذلك من خطب رنانة ووعود كاذبة يراد منها تأليب الشارع وخلق الفوضى. ولم تأتي تلك المحاولات بثمارها أيضاً فقد أساء التقدير وخسر الرهان.

وقد أقنع النظام العراقي نفسه بأن قوات التحالف الدولي تخشى مواجهته والدخول في صراع مسلح معه لتحرير الكويت من قبضته الشرسة. ولكنه كان على خطأ فقد قامت الحرب الجوية في فجر ١٧/١/١٩٩١م بعد التحذيرات والإنذارات التي أصم آذانه عنها. وبدأ منذ تلك اللحظة المحاولات اليائسة لجر قوات التحالف الدولي للدخول في حرب برية معه راجياً أن يسقط أكثر عدد ممكن من جنود التحالف فقط من أجل أن يخلق إزعاجاً سياسياً لزعماء دول التحالف في بلدانهم ضارباً عرض الحائط بمصير الجنود العراقيين أنفسهم. كما حاول جر الشارع العربي عن طريق إطلاق صواريخ سكود على إسرائيل - والتي سقط معظمها على المناطق العربية - ولكن دون جدوى. أما قوات التحالف الدولي فقد استمرت في خطتها المرسومة بدقة حتى تحقق لها السيطرة التامة على الجو وشلت بقصفها جميع قدرات القوات العراقية الهجومية. بعدها شنت قوات التحالف هجومها البري الذي استغرق مائة ساعة فقط وتحررت الكويت. ومرة أخرى يسيء التقدير ويخسر الرهان.

ومع كل هذه الحلقات المسلسلة من المغامرات الفاشلة التي انتهت بهزيمة مذلّة أرغم النظام العراقي على القبول بجميع قرارت مجلس الأمن الخاصة بقضية الكويت وبدون شروط لا يزال هذا النظام الفاشي يعيش وهم أنه قادر على إخضاع العالم بأسره لأهوائه ونزواته الشريرة.

وهاهو اليوم في نزعه الأخير يماطل ويسوف في تطبيق قرارات مجلس الأمن لا سيما فيما يتعلق بأبناء الكويت الذين يحتجزهم رهائن في معتقلاته الشهيرة مراهناً على أنه مع مرور الوقت سينحسر حماس الأسرة الدولية وستتخلى عن واجباتها بمطالبة النظام العراقي بالتطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن وينفك

عنه الحصار ويعود من جديد ليهدد جيرانه والعالم بأسره بمغامرات جنونية جديدة.

إلا أن الأسرة الدولية المتمثلة بمنظمة الأمم المتحدة وبعد مرور عامين على حدوث الجريمة العراقية ضد الكويت وشعبها لا تزال تؤدي دورها بكل حزم بتشديد الحصار الاقتصادي متمسكة بنفس الوقت بحقها باللجوء لأي إجراء آخر يضمن امتثال العراق لجميع قرارات مجلس الأمن. ويخسر النظام العراقي رهانه الأخير كما خسر الرهانات السابقة.

رد على مذكرة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة

بعث وزير خارجية العراق أحمد حسين بمذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي بتاريخ ٢٤ فبراير/شباط ١٩٩٢م يزعم فيها أن بلاده قدمت جميع المعلومات الضرورية المطلوبة منها وأنها مستعدة للتعاون لتوفير أية معلومات إضافية لا تزال تعتبر ضرورية وذات صلة واضحة بالموضوع.

أولاً: إجراء حوار على مستوى الخبراء واللجنة الدولية الخاصة المشكلة طبقًا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ والمكلفة بالتفتيش على الطبيعة على إمكانات العراق البيولوجية والكيماوية والصاروخية والإشراف على تدميرها. ويهدف الاجتماع المقترح إلى الاتفاق على تحوير المعدات للأغراض غير الممنوعة وخلال فترة زمنية محددة.

ثانيًا: تتولى اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية إبلاغ مجلس الأمن بامتثال العراق لالتزاماته بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١م) كي يطلب الأخير رفع الحظر المفروض عليه.

ثالثًا: يطالب العراق باحترام سيادته عند إجراء العمليات الخاصة بالرصد والتحقق الواردة بقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ واحترام متطلبات الأمن الوطني لديه والابتعاد عن أساليب الإثارة والاستفزاز وعدم المساس بقدرات العراق الصناعية «التي ستكرس للأغراض المدنية أو للأغراض العسكرية التي لم يمنعها قرار المجلس».

رابعًا: يقوم العراق بإبلاغ موقفه من قراري مجلس الأمن رقمي ٧٠٧ و ٧١٥ خلال شهر مارس (آذار) الجاري عندما يقوم وفد عراقي بحضور اجتماع المجلس خلال الشهر المذكور.

وقد جاءت المذكرة العراقية بعد إنذارات عديدة وجهتها المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) ومجلس الأمن التابع لها وعواصم عالمية كبرى للحكومة العراقية تحثها على ضرورة الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ خاصة وقد تأكد لتلك الجهات محاولات العراق الالتفاف على ما ورد به من شروط والتهرب من تطبيقها. وأرسل الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثًا خاصًا إلى العاصمة العراقية حيث اجتمع بنائب رئيس الوزراء هناك طارق عزيز ووزير الخارجية ووزير الدولة

للشؤون الخارجية خلال الفترة بين ٢١ و٢٤ فبراير شباط الماضي لإبلاغ حكومة بغداد بخطورة الموقف الناجم عن عرقلة لجان التفتيش الدولية والمماطلة في تطبيق قرار مجلس الأمن الذي حدد الشوط لوقف دائم لإطلاق النار بين الكويت والعراق.

وكان المبعوث الدولي السفير رولف ايكوس والذي يشغل في نفس الوقت منصب رئيس اللجنة الدولية المكلفة بتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية قد قدم تقريرًا إلى مجلس الأمن أكد فيه أن العراق يرفض تقديم معلومات للجنة ويعرقل مهمة المفتيشين برفض منحهم حق الهبوط بطائراتهم في القواعد الجوية القريبة من بغداد.

وتؤكد المذكرة العراقية أن نظام الرئيس صدام حسين مازال يصر على اتباع نفس نهجه القائم على احتقار القانون الدولي والخروج على ميثاق الأمم المتحدة وتعرض أمن وسلام منطقة الخليج والعالم للخطر وتحدي الإرادة الدولية ممثلة بالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. ويتمثل ذلك بأوضح ما يكون في الجهود التي تبذلها حكومة العراق لعرقلة تطبيق القرار رقم ٦٨٧ بطرق عديدة. ولكن قبل أن نعرض تلك الطرق من المهم التذكير بأن القرار المذكور والذي كان شرطًا لوقف إطلاق نار دائم بين العراق والكويت تضمن النقاط الآتية:

١ ــ احترام حرمة الحدود الدولية ووضع الجزر الكويتية بين العراق والكويت طبقًا لاتفاق أكتوبر عام ١٩٦٣ والمسجل في الوثيقة رقم ٧٠٦٣ من سلسلة الأمم المتحدة للمعاهدات لعام ١٩٦٤م.

٢ ــ تدمير وإزالة أو نزع كافة أسلحة الدمار الشامل العراقية نووية أو بيولوجية أو كيماوية وكافة الصواريخ التي يزيد مداها على ١٥٠ كيلومترا وكذلك كل المخزون من العناصر الوسيطة والأنظمة الفرعية ذات الصلة وكل منشآت البحوث والتطوير والدعم والتصنيع والإنتاج والصيانة تحت إشراف لجنة تفتيش دولية وإلزام العراق بعدم حيازة أو تطوير الأسلحة والمواد والمكونات والمنشآت التي تتصل بذلك.

٣ ــ إلزام العراق بإعادة جميع الأسرى والمحتجزين من الكويتين ورعايا دول

العالم الثالث وكذلك إعادة الممتلكات الكويتية وإبلاغ مجلس الأمن بأية ممتلكات لا يتم إعادتها أو لم تعد سليمة.

٤ ــ تحميل العراق المسؤولية المباشرة لكافة الخسائر والأضرار التي لحقت بالكويت وبحكومات أو رعايا أو مؤسسات أجنبية من جراء غزو الثاني من أغسطس وإنشاء صندوق لدفع التعويضات عن تلك الخسائر يخصص له نسبة من قيمة صادرات البترول والمنتجات البترولية العراقية.

٥ ــ استمرار الخطر المفروض على بيع أو تزويد العراق بسلع أو منتجات غير الأدوية والإمدادات الغذائية وكذلك استمرار الحظر المفروض على منتجاته ومعاملاته المالية والنظر في ذلك كل ٦٠ يومًا في ضوء سياسات وممارسات حكومة العراق وتنفيذها لكافة قرارات مجلس الأمن.

ويحق لنا الآن أن نتساءل عما طبقه العراق أو التزم به من البنود الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ والذي أكد في ديباجته ضرورة الالتزام بالقرارات الثلاث عشرة السابقة. وإذا بدأنا بقضية حرمة الحدود واحترام وضع الجزر فسوف يتضح لنا التالي:

١ ــ قيام عدد من الزوارق العراقية بمهاجمة جزيرة بوبيان الكويتية يوم ٢٨ أغسطس عام ١٩٩١م، وهو ما أكده تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩١/٩/٤م واعتراف مندوب العراق لدى جامعة الدول العربية سمير نجم في ١٩٩١/٩/٧م.

٢ ــ دفع عناصر عراقية للتسلل إلى داخل المنطقة المجردة من السلاح أو داخل الأراضي الكويتية بغرض جمع الأسلحة والذخائر التي تركتها القوات العراقية المنسحبة بعد هزيمتها في ٢٦ فبراير ١٩٩١م.

٣ ــ استمرار وجود مخافر ونقاط الشرطة العراقية على الجانب الكويتي من خط الحدود.

٤ ــ قيام أفراد من الجيش العراقي في شكل مجموعات صغيرة أو باستخدام جندي واحد أو جنديين بغارات أرضية على المنطقة المنزوعة السلاك.

٥ ــ قيام طائرات عسكرية عراقية بالتحليق في أجواء حظرتها قرارات مجلس الأمن.

٦ ــ تسلح رجال الشرطة العراقيين بأسلحة غير جنبية.

ووردت جميع تلك الانتهاكات في التقرير الذي قدمه الأمين العام السابق للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويار بتاريخ ٢/١٠/١٩٩١م بمناسبة مرور ستة أشهر على تشكيل بعثة «يونيكوم» التابعة للمنظمة الدولية.

وبالنسبة لقضية تدمير وإزالة أو نزع أسلحة الدمار الشامل والعناصر الوسيطة والأنظمة الفرعية ذات الصلة ومنشآت الإنتاج والبحوث والتطوير والدعم، فقد لجأ العراق إلى المراوغة وتضليل اللجان التي وصلت أراضيه للإشراف على تنفيذ تلك المهمة بأمل الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من تلك الأسلحة والمعدات والمنشآت ويأتي في مقدمة الطرق التي اتبعها العراق للتهرب من التزامه هذا:

١ ــ تقديم كشوف ناقصة تحت زعم أن ذلك هو كل ما يملكه من أسلحة، غير أن لجان التفتيش الدولية كانت تتوصل باستمرار إلى الكشف عن مزيد من الأسلحة والمعدات والمواد. وقد وصل الأمر إلى حد التأزم في منتصف العام الماضي عندما هدد مجلس الأمن الدولي وبعض العواصم الكبرى الحكومة العراقية باحتمال استخدام القوة لتطبيق القرارات الدولية مما دفع الرئيس العراقي إلى أن يرسل مذكرة إلى أمين عام الأمم المتحدة في بداية يوليو ١٩٩١م تعهد فيها بتقديم قائمة بما تمتلكه بلاده من مواد نووية وتيسير وصول المفتيشن الدوليين إلى مواقعها. وادعى مندوب العراق لدى الأمم المتحدة في محاولة لإخراج العراق من ورطته تلك أن الكشف عن تلك المعلومات في وقت أبكر ربما كان سيفضي إلى تعرض بلاده لهجوم عسكري.

٢ ــ التعرض لفرق التفتيش النووي والكيماوي الدولية في محاولة لإثنائها عن أداء المهام المكلفة بها وقد تم ذلك التعرض تارة بتهديدهم وإطلاق الرصاص فوق رؤوسهم، وتارة ثانية بتسيير مظاهرات تتهجم عليهم، وتارة ثالثة برفض تحليق طائراتهم المروحية فوق المواقع التي تضم منشآت مشكوك بأمرها

ورابعة بمحاصرتهم ومحاولة انتزاع الوثائق منهم بالقوة. وقد بلغت تلك الإجراءات ذروتها في النصف الثاني من شهر يونيو/حزيران الماضي.

٣ ـ تهريب ونقل الأسلحة والمواد والمعدات التي تندرج تحت بنود قرار مجلس الأمن من أماكنها التي توصلت إليها فرق التفتيش الدولية إلى أماكن أخرى بعيدة ونائية بغرض تضليل تلك الفرق.

٤ ـ رفض العراق السماح بتدمير معدات صاروخية وأجهزة ومنشآت استخدمت لإنتاج أسلحة تدمير شامل بحجة إمكانية تحوير تلك المعدات والمنشآت، واستخدامها في صناعات حربية غير محظور على العراق صنعها أو في الصناعات المدنية.

وقد كشف المجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن محاولات العراق التخلص من تطبيق التزاماته الناشئة بموجب القرار ٦٨٧ مما اضطره إلى توجيه تحذيرات وإنذارات عديدة تنبه حكومة العراق إلى خطورة تصرفاتها. وقد تكللت مواقف مجلس الأمن بالبيان الصادر في ٢٨ فبراير الماضي والذي أعرب عن الأسف لعدم قيام الحكومة العراقية بتزويد البعثة الدولية بالمعلومات الكاملة والنهائية والتامة عن كل جوانب برنامجه لتطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ ذاتية الدفع التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومتراً تقريبًا بما في ذلك منصات الإطلاق ومكونات تلك الأسلحة ومنشآتها.

أما فيما يتعلق بإعادة الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا دول العالم الثالث الأخرى وإعادة الممتلكات الكويتية، فإنه لازال هناك أكثر من ألفي أسير كويتي وغير كويتي ولازال هناك الكثير من الممتلكات التي لم يعدها العراق حتى الآن ناهيك عن أغلبها الذي عاد مخربًا وغير صالح للاستخدام. وتوجد قوائم بالأسرى لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي لم تجد حتى الآن تعاونًا من قبل السلطات العراقية للوصول إلى أماكن احتجازهم وتطمين أهاليهم عنهم وعن أحوالهم. وبدلاً من الاستجابة للقرارات الدولية، فإن العراق يقدم بين وقت وآخر كشوفًا بأسماء أشخاص غير الأسماء التي تقدمت بها دولة الكويت بهدف تمييع القضية والإبقاء على الأسرى في سجونه يعانون ما بات العالم كله يعرفه من ظلم وطغيان نظام الرئيس صدام حسين.

تبقى قضية دفع التعويضات الناجمة عن الغزو العراقي لدولة الكويت والتي قرر مجلس الأمن إنشاء صندوق للوفاء بها عن طريق نسبة من قيمة صادرات العراق من البترول والمنتجات البترولية وبالشروط الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٧٠٦ لعام ١٩٩١م، فإنها هي الأخرى لم تحقق تقدما حتى الآن بعد أن أعلن مندوب العراق لدى المنظمة الدولية في ٤ فبراير عام ١٩٩٢ أن بلاده لن تحضر المحادثات الخاصة بذلك مع الأمم المتحدة.

من كل ما تقدم تأكد للمجتمع الدولي أن العراق لم ينجز بندًا واحدًا من بنود القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي إنجازًا تامًا وكاملاً، وإنما لجأ إلى أسلوبه المعتاد باختصار كل تلك القرارات في جزئيه صغيرة ومحددة.

أما تلك الجزئية التي يسعى إليها العراق وقرر أن يرسل لأجلها وفدًا برئاسة نائب رئيس الوزراء طارق عزيز إلى نيويورك خلال الأسبوع الحالي فهي الخاصة برفع الحظر الاقتصادي المفروض عليه. وحكومة العراق هنا تضع العربة قبل الحصان لأن رفع الحظر الاقتصادي مرتبط بتنفيذ قرارات مجلس الأمن كاملة وغير منقوصة ولم تكن أبدًا البند الأول في أي قرار.

ويذكرنا الطلب العراقي الأخير بنفس مطالبه السخيفة أثناء احتلاله لدولة الكويت عندما نادى بسحب القوات الدولية أولاً قبل بحث الأزمة التي نشأت عن الاحتلال، وعندما طلب تعهدًا دوليًا بعدم مهاجمته مقابل إطلاق الرهائن الغربيين الذين استخدمهم دروعًا بشرية لحماية منشآته الاستراتيجية وأخيرًا عندما طالب بانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية وحل المشكلة اللبنانية ومشكلات أخرى عديدة مقابل بحث المشكلة في الخليج.

إن أسلوب المراوغة العراقي لم يعد أسلوبًا خافيًا على أحد وانكشف أمام العالم بأسره وهو أسلوب يعتمد بالأساس على إضاعة أو تجزئة المشكلة بغرض إضاعة معالمها وعرقلة وصول العدالة إلى حقائقها كاملة. ولسنا ندري ما الذي يمكن أن يقوله الوفد العراقي عندما يصل إلى نيويورك والأمم المتحدة على وعي تام بأن حكومة العراق لم تطبق البنود الواردة في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن خلال الفترة بين ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ وحتى ٢٨ فبراير ١٩٩٢م. وما نعرفه هو أن حكومة بغداد لم يعد يهمها سوى رفع الحصار الاقتصادي المفروض

من قبل المجتمع الدولي بعد أن تسبب في إضعاف سلطة الرئيس العراقي صدام حسين المهدد بالسقوط بين لحظة وأخرى. غير أن المجتمع الدولي يعلم أن رفع الحصار الاقتصادي عن نظام لم يلتزم بالقرارات الدولية ولم يخضع للشروط التي ارتأها المجتمع الدولي لوقف الحرب والحد من عدوانية ذلك النظام، قد ينتج عنه كوارث أخرى تعرض أمن وسلام المنطقة والعالم للخطر.

لقد سبق للعراق ووقع على اتفاقية جنيف الخاصة بحظر انتشار الأسلحة النووية والتي دخلت حيز التنفيذ في بداية عام ١٩٧٠م، ولكنه انتهك شروط تلك الاتفاقية وبذل جهودًا مضنية لامتلاك السلاح النووي وربما توصل إلى امتلاكه لو كان قد أجللا عدوانه على الكويت وتحديه للإرادة الدولية سنوات قليلة.

كما سبق للعراق التوقيع على بروتوكول جنيف لعام ١٩٣٥ الخاص بحظر استخدام الغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها، ولكنه استخدم تلك الغازات ضد ايران عام ١٩٨٨ كما أثبت بعثة التحقيق الدولية واستخدمها ضد القرى الكردية في شمال العراق في نفس تلك السنة بعد توقف الحرب بين بغداد وطهران.

حكومة العراق إذن مازالت مصرة على الخروج على القانون الدولي وعلى ميثاق الأمم المتحدة ومازالت تنقض الاتفاقيات الدولية بما فيها تلك التي سبق ووقعت على الانضمام إليها والالتزام بها، وحكومة بهذه المقاييس تظل خطرًا على السلام الدولي وعلى الاستقرار في منطقة تشكل منطقة مصالح حيوية للعالم كله. وتزداد تلك الخطورة إذا استجابت الأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي لأي من مطالبها وبالذات رفع الحظر الاقتصادي قبل أن تنصاع انصياعًا تامًا وكاملًا لقرارات مجلس الأمن وتنفذها بشكل يقره العالم ويرضى عنه.

تقرير حول زيارة
طارق عزيز
لمجلس الأمن الدولي

يلقي نائب رئيس وزراء العراق طارق عزيز ٩٢/٣/١١ كلمة أمام إجتماع لمجلس الأمن الدولي بناء على دعوة وجهت إليه بموجب بيان المجلس الصادر في ٢٨ فبراير الماضي. وكان العراق قد ألح في طلب تلك الدعوة بهدف اقناع الدول الأعضاء بأنه قدم كل ما لديه من معلومات ضرورية خاصة بالأسلحة والمواد والمعدات النووية والكيماوية والبيولوجية والصواريخ التي يزيد مداها على مائة وخمسين كيلو متراً وبالتالي بات لزاما رفع الحظر الاقتصادي المفروض عليه.

وإذا كان من حق أي دولة عضو في الأمم المتحدة طلب سفر وفود من قبلها لحضور اجتماعات المنظمة الدولية أو مجلس الأمن التابع لها أو أي من الهيئات والمنظمات الأخرى الفرعية، فإنه من الواجب على تلك الدولة أن تحترم وقت المنظمة الدولية أولا وأن تقدر جهودها وتلتزم بقراراتها وتتعاون معها بشكل تام وكامل لتحقيق الاستقرار والسلم في العالم وضمان حقوق الدول في العيش بأمان داخل حدودها والاستمتاع بثرواتها.

ولكن يبدو أن حكومة العراق مازالت تمارس نهجها القديم الذي اتبعته خلال الفترة التي سبقت حرب تحرير الكويت وهزيمة الجيش العراقي أمام قوات التحالف الدولي. لقد تلذذت حكومة العراق في تلك الفترة ومازالت بإضاعة وقت المجتمع الدولي عندما رفضت قرارات مجلس الأمن التي صدرت قبل القرار رقم ٦٨٧ وأكدت أنها لن تخضع أبدا للارادة الدولية ولن تنسحب من الكويت أو «المحافظة التاسعة عشرة» على حد زعمها وإنها ستنزل هزيمة ماحقة بقوات التحالف الدولي.

ومارست حكومة العراق نفس ذلك السلوك عندما وصل أمين عام الأمم المتحدة السابق خافيير بيريز دي كويار إلى بغداد في ١٣ يناير عام ١٩٩١م للقاء الرئيس العراقي واطلاعه على خطورة الموقف. لقد تعمد صدام حسين إهانة وتضييع وقت أمين عام الأمم المتحدة عندما تركه ينتظره على باب مكتبه ساعات وعندما رفض أن يناقش فكرة الانسحاب من الكويت من أساسا بالرغم من المناقشات التي استغرقت ساعتين ونصف الساعة.

تعاود حكومة العراق الكرة مرة أخرى وترسل وفدها إلى الأمم المتحدة بغرض طلب رفع الحصار الاقتصادي المفروض بموجب قرارات مجلس الأمن

متجاهلة أن تلك القرارات قد وضعت شروطا لرفع ذلك الحصار. لقد الزمت قرارات مجلس الأمن العراق بضرورة احترام حرمة الحدود الدولية للكويت، وتدمير وإزالة أو نزع كافة أسلحة الدمار الشامل نووية أو بيولوجية أو كيماوية والمخزون من العناصر الوسيطة والأنظمة الفرعية ذات الصلة وكل منشآت البحوث والتطوير والدعم والتصنيع والانتاج والصيانة، وإعادة جميع الأسرى والمحتجزين كويتيين وغير كويتيين ودفع التعويضات عن الخسائر والأضرار التي لحقت بالكويت وبالحكومات ورعايا ومؤسسات الدول الأخرى من جراء الغزو العراقي.

لقد نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ الصادر في السادس من أغسطس عام ١٩٩١م والذي أعلن فرض الحظر الاقتصادي على العراق على استثناء الامدادات المخصصة للأغراض الطبية والمواد الغذائية في ظروف انسانية وكذلك التحويلات المالية اللازمة لذلك وأناط قرار المجلس بلجنة تم تشكيلها من جميع أعضائه مهمة تحديد تلك الظروف الانسانية. وأكد القرار ٦٨٧ الصادرة في ١٩٩١/٤/٥ على أن يعيد مجلس الأمن النظر كل ستين يوما في ضوء سياسات وممارسات حكومة العراق بما في ذلك تنفيذ كافة القرارات ذات الصلة وذلك لتحديد ما اذا كان يتعين تخفيض أو إلغاء الحظر.

ومن غير المعروف حتى الآن ما هي المبررات التي يمكن أن يقدمها نائب رئيس وزراء العراق إلى مجلس الأمن ليتسنى له طلب رفع الحصار الاقتصادي كليا أو حتى جزئيا. إن تقارير الأمين العام واليونيكوم وفرق التفتيش عن المواد النووية والبيولوجية والكيماوية تؤكد جميعها أن العراق لم يلتزم التزاما تاما وكاملا بقرارات مجلس الأمن. وتجمع كل تلك التقارير والتي قدمت إلى الأمين العام للأمم المتحدة كل تلك التقارير والتي قدمت الى الأمين العام للأمم المتحدة ورفع العديد منها إلى مجلس الأمن على أن اعتداءات العراق على الحدود الكويتية لم تتوقف وأن حكومته غير متعاونة بالمرة لانجاز عملية ترسيم الحدود. كما قالت تلك التقارير أن حكومة العراق مازالت تخفي معلومات عما تمتلكه من أسلحة ومعدات ومواد وتجهيزات نووية وكيماوية وبيولوجية ومازالت تعرقل فرق التفتيش الدولية الخاصة بذلك وتحول بينها وبين أداء الواجبات المكلفة بها بموجب قررات مجلس الأمن.

أما بالنسبة للأسرى والمحتجزين، فان العالم كله يعرف أن هناك أكثر من ألفي كويتي وغير كويتي في سجون ومعتقلات العراق يعانون الظلم والاضطهاد المعروف بهما نظام حكم الرئيس صدام حسين وأنه لم يبد استعدادا لإطلاق سراحهم ليتمكنوا من العودة إلى أهلهم ويتمتعوا بحقوقهم التي كلفتها الشرائع والمواثيق الدولية.

لقد طلب التحالف الدولي الذي تصدى للأطماع العراقية في الكويت من حكومة الرئيس صدام حسين في ١٦ أكتوبر عام ١٩٩١م نشر أسماء كافة الأسرى والمرتهنين لديه في الجريدة الرسمية وكافة الصحف العراقية. ووعدت حكومة العراق بعمل ذلك في رسالة وجهها وزير خارجيتها الى الامين العام للأمم المتحدة وبأن تسمح لمندوبي الصليب الأحمر بزيارة أولئك الأسرى، ولكنها لم توفي كعادتها بأي من وعودها.

ولم تكن ممارسات النظام العراقي أو الأغراض التي يرمي إليها من وراء مماطلته في الانصياع للقرارات الدولية وتطبيقها بشكل عامل غائبة عن الأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ناهيك عن العواصم العالمية الكبرى. ففي التاسع والعشرين من يونيو الماضي طلب مجلس الأمن بالاجماع من العراق السماح للخبراء النووين الدوليين بالوصول الآمن والحر إلى كل المواد التي لم يتمكنوا من رؤيتها بعد أن اطلقت عناصر ذلك النظام النار عليهم وهم في طريقهم إلى منشأة عسكرية في منطقة الفالوجة القريبة من بغداد. وكان الحادث هو الثالث من نوعه في شهر يونيو ١٩٩١ حيث سبقه في ١٥ و٢٢ من الشهر نفسه ممارسات أخرى منعت فرق التفتيش من دخول منشآت ارتأت أنها تستحق التفتيش. وفي الثامن والعشرين من فبراير الماضي دان مجلس الأمن عدم قيام الحكومة العراقية بتزويد البعثة الدولية الخاصة بالمعلومات الكاملة والتامة عن كل جوانب برنامجه لتطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ ذاتية الدفع التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلو مترا بما في ذلك منصات الاطلاق والمكونات والمنشآت ومواقعها. وجاءت إدانة المجلس تلك بناء على تقرير رفعته بعثة التفتيش الدولية وخلصت فيه إلى أن العراق غير مستعد لاعطاء موافقته غير المشروطة على تنفيذ كل التزاماته بموجب القرارات ٦٨٧ و٧٠٧ و٧١٥ لعام ١٩٩١م.

فإذا كان المجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن وبالأمين العام للامم المتحدة على بنية من تهرب العراق من تطبيق التزاماته التي نصت عليها قرارات المجلس، فما الذي يمكن أن يقوله نائب رئيس الحكومة العراقية في الاجتماع؟ إنه عندما يطالب برفع العقوبات الاقتصادية كليا أو جزئيا أولا فإنه بذلك كمن يضع العربة قبل الحصان حيث أن رفع الحصار مشروط بالخضوع للارادة الدولية. والاستجابة للمراوغات ومحاولات الابتزاز العراقية هذه تشكل خطورة حقيقية على أمن واستقرار منطقة الخليج بشكل خاص والسلام العالمي بشكل عام. لقد عرف عن نظام الرئيس صدام حسين أنه نظام خارج على القانون حيث ينقض معادات سبق ووقع عليها ويتحايل على قررات الأمم المتحدة وهيئاتها ومنظماتها الفرعية ويضرب بعرض الحائط الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وقد حدث ذلك عندما الغى الرئيس العراقي اتفاق الجزائر بين بلاده وبين جمهورية ايران الاسلامية والذي كان يحمل توقيعه هو، وعندما استخدم المواد الكيماوية والغازات السامة في حربه مع كما ورد في تقرير لبعثة دولية خاصة في أغسطس عام ١٩٨٨ وضد القرى الكردية في شمال العراق كما هو معروف للعالم بأسره مخالفا بروتوكول جنيف لعام ١٩٣٥. وحدث أيضا عندما بدأ صدام حسين برنامجا ضخماً لصنع وانتاج السلاح النووي وأسلحة التدمير الشامل الأخرى بالرغم من توقيع بلاده على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية. والاستجابة لمطالب النظام العراقي التي قد يتقدم بها نائب رئيس وزرائه طارق عزيز يمكن أن تشجعه على الاستمرار في تحدي الإرادة الدولية والتملص من قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

وليس مستبعداً أن يلجأ طارق عزيز إلى ذرائع إنسانية لرفع الحصار الاقتصادي مثل تعرض أطفال العراق لسوء التغذية ونقص الأدوية والمواد الأساسية في الأسواق وعدم توافر الأموال اللازمة لشرائها أو ما شابه ذلك. غير أن المنظمة الدولية ومجلس الأمن الدولي التابع لها يعلمان تماما ومن واقع المذكرة المرسلة في ١٥ نوفمبر عام ١٩٩١ إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة أن امداد العراق بالمواد الطبية والغذائية من قبل دول عديدة مستمر ومعظمها في إطار القرارات الدولية. هذا إضافة إلى أن العراق في مقدوره شراء احتياجاته تلك بعد أن رفع الحظر عن أرصدته وودائعه لدى الدول الأجنبية ولم يعد لمجلس الأمن أي سلطة على هذه الأرصدة وبعد أن تقرر السماح له ببيع ما قيمته ١٫٦ مليار دولار

نفطا ومنتجات نفطية.

لاتوجد عقبات إذن تحول دون شراء حكومة العراق إحتياجات مواطنيها من المواد الطبية والغذائية الأساسية المستثناة من قرار الحظر الاقتصادي. ولكن الحكومة العراقية تتهرب من بيع النفط كي لاتدفع التعويضات الناجمة عن عدوانها. والمعروف أن جانبا كبيراً من هذه التعويضات سوف يذهب للمتضررين من دول العالم الثالث وشعوبها بعد أن شردهم العدوان العراقي وحرمهم من الحياة المستقر والمداخيل العالية التي كانوا يمتعون بها على أرض الكويت قبل الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م.

إن حكومة العراق بسعيها إلى مخاطبة مجلس الأمن الدولي ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

أولا: اللعب بعامل الوقت بأمل أن يمل المجتمع الدولي مراوغات العراق فتخلى الأمم المتحدة عن واجباتها في منطقة الخليج فيعود مرة أخرى إلى تهديد إستقرار جيرانه والعدوان عليهم.

ثانيا: انتظار تغييرات في أشخاص الحكام أو كبار المسؤولين في العواصم التي وقفت بحزم ضد الغزو العراقي لدولة الكويت، بأمل أن يؤدي ذلك إلى تبديل في المواقف يصب لمصلحة النظام الذي أدانه العالم كله واعتبره نظاماً خارجاً على القانون. وهو وهم راود العراق عندما اختار حزب المحافظين البريطاني جون ميجور رئيسا للحكومة بدلا من السيدة مارجريت تاتشر.

ثالثا: نقل واخفاء ما تبقى لديه من أسلحة ومواد نووية وكيماوية وبيولوجية وصواريخ ومعدات ومنشآت إلى أماكن يصعب الوصول للاستمرار في البرنامج الخاص بصنع أسلحة الدمار الشامل. ومن المؤكد أن نوايا وأعراض النظام العراقي التي لاتتسم بالذكاء لن تمر على أعضاء مجلس الأمن الذين لم يغب عن أذهانهم وبعد صورة «طارق عزيز الذي كان نموذجاً مصغراً من صدام حسين وهو يتصرف بغرور شديد في مواجهة المجتمع الدولي كله ذلك المجتمع الذي بذل كل الجهود الممكنة ـ دون جدوى ـ لتحذير الحكومة العراقية من خطر انلاع الحرب وآثارها المدمرة على العراق والعراقيين. بل أن أعضاء المجلس لن يغيب عن

أذهانهم بالمرة استخدام الغربيين من رجال ونساء وأطفال كدروع بشرية لحماية المنشآت العسكرية العراقية وكذلك التصرف الأبله الذي أثار سخرية العالم كله عندما استقبل الرئيس العراقي مجموعة من الأطفال الغربيين بمناسبة أعياد الميلاد فأشاحوا عنه بوجوهم حيث أدركوا بغريزتهم البريئة أنهم أمام وحش متعطش للدماء لم يعد لنظامه مكان في عالم اليوم.

حملة الصحافة الأردنية

المعادية

لدولة الكويت

انتهزت صحافة الأردن مناسبة استجواب مجلس الأمن الدولي لنائب رئيس وزراء العراق طارق عزيز والإنذار الذي وجهه لحكومة الرئيس صدام حسين بضرورة التخلص من كافة أسلحة ومعدات التدمير الشامل لتصعد من حملتها المعادية للكويت ودول التحالف والتي لم تتوقف أصلاً منذ الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م.

وقد اتهمت صحافة الأردن الكويت ودول التحالف بالتآمر ضد العراق والأمة العربية وإمكانية «صحوتها ونهوضها ومحاولتها بلوغ مرحلة من القوة الذاتية للدفاع عن قضايانا المصيرية وللوقوف بكرامة وإباء في وجه كل من يريد الإبقاء علينا داخل منطقة النفوذ».

وقالت تلك الصحف أن العراق «متخندق في وطنه ولم يركب البحر إلى مياه فلوريدا وأجواء ولاية جورجيا، ولم يتسلح للاعتداء على الجزء البريطانية أو النزول على شواطىء فرنسا الجنوبية في مرسيليا.. وإنما كان يدافع عن أمته العربية عندما تعرض للعدوان وهو بريء».

وبالطبع فقد بشرت الصحف الأردنية بالنصر المبين في المواجهة الجديدة بعد أن نجح خلال الجولة الأولى في إنزال الهزيمة النكراء بالدول الثلاثين التي تحالفت ضده فيما بقي هو - أي العراق - بوحدته وقيادته شامخاً صامداً ويبدو أن تطورات الأحداث لم تمهل الصحافة الأردنية وقتاً كافيا لتستمر في ضلالها، فلم يكن طارق عزيز قد أفاق بعد من الاستجواب القاسي الذي تعرض له في مجلس الأمن الدولي حتى أعلن رئيس فريق التفتيش الكيماوي ميشيل ديجر انجس عن اكتشاف ٤٠ صاروخاً كيماوياً كانت السلطات العراقية قد أخفتها في الرمال عند موقع الخميسية القريب من مدينة الناصرية الجنوبية. وبعدها بأيام قلائل أعلن العراق استجابته لإنذار مجلس الأمن كما جاء على لسان رئيس فريق التفتيش الدولي رولف ايكوس مؤخرا.

وإذا كان إنذار مجلس الأمن قد جاء بعد تقارير مؤكدة حول تهرب العراق من تطبيق القرارات الدولية الخاصة بوقف حرب الخليج وأكدت الأيام ووقائع الأحداث صحة التقارير، فإننا لا نعرف أين هي المؤامرة التي تدعيها صحافة الأردن وتزعم أنها تحاك ضد العراق.

إنه ليس بكثير على صحافة تختلق كذبة المؤامرة وتصدقها لأسباب في نفسها أن تغالط العالم كله وأن تزعم أن العراق كان متخندقا داخل حدوده يدافع عن أمته عندما تعرض للعدوان في السابع عشر من يناير عام ١٩٩١م. وهذا الطرح يحتمل تفسيرين لا ثالث لهما:

أولهما: أن تكون الصحافة الأردنية على قناعة بادعاءات صدام حسين وتعتبر الكويت جزءاً من أرض العراق بالرغم من أن حكومة العراق قد أودعت مجلس الأمن الدولي موافقتها بدون قيد أو شرط على كافة قراراته الصادرة بين ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ و٥ أبريل عام ١٩٩١م وبينها ما ينص على استقلال الكويت وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ثانيهما: أن تكون الصحافة الأردنية جزء لا يتجزأ من المدرسة الإعلامية التي تبناها - ولا يزال - الرئيس العراقي صدام حسين ووزير إعلامه السابق لطيف نصيف جاسم، وهي مدرسة تخاطب نفسها وتعيش قصصا كاذبة من نسج خيالها المريض متوهمة أن هناك من يصدقها أو يستمع إليها.

وفي الحالتين فإن تجاهل صحافة الأردن لوجود أكثر من نصف مليون جندي عراقي مزودين بآلاف الدبابات والعربات المدرعة ومئات الطائرات الحربية والمدافع من كل العيارات فوق كل أرض الكويت لمدة شارفت على السبعة أشهر لا بد وأن يكون لغرض أكبر لأنه لا يعقل أن تكون تلك الصحافة قد أصيبت بعمى البصر والبصيرة في آن واحد. لقد تحول الأردن إلى مستثمر يجني الأرباح والفوائد من الكوارث التي تصيب الأمة العربية غير عابىء بكم الدماء التي تراق وعدد الأرواح البريئة التي يحصدها الموت وبالثمن الباهظ التي تدفعه الأمة العربية من جهدها وطاقاتها وإمكاناتها. حدث ذلك في الفترة التي أعقبت الهزيمة العربية بعد حرب يونيو عام ١٩٦٧ عندما فتحت عمان خطوطها مع إسرائيل وحولت حدودها معها إلى حدود آمنة وضربت حركة المقاومة الفلسطينية التي كانت تتخذ من الأراضي الأردنية مستقراً لها في سبتمبر أيلول عام ١٩٧٠م وغابت تماماً عن ساحة المواجهة عندما اندلعت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م والتي حقق العرب خلالها أول انتصار لهم في تاريخهم المعاصر. وحدث أيضاً عندما قام العراق بنقض اتفاقية الجزائر والدخول في حرب مع إيران دامت ثمانية أعوام لم تقدم عمان خلالها أي

دعم أو مساهمة لحماية «البوابة الشرقية للوطن العربي» ولم تبذل أي جهد لحقن دماء المسلمين وإنما استمتع الأردنيون بجباية رسوم الشحن والعبور وتشغيل الشاحنات وتصدير السلع وابتزاز احتياجاتهم من نفط العراق. وحدث للمرة الثالثة عندما قام صدام حسين بغزو الكويت واحتلا لها حيث وجد تجار الأردن أمامهم سوقاً يمتد شمالا من حدود إيران والعراق جنوبا حتى حدود الكويت والسعودية، وإلى اليوم فإن الأردن لا يضيع فرصة لاستثمار الحصار المفروض على العراق لجني المكاسب بكل الطرق الممكنة لدرجة يصعب معها التصديق أن عمان جادة في رغبتها رؤية هذا الحصار وقد رفع.

إنه منطق تجار الحروب الذي يحكم الأردن وصحافته مستفيدة في ذلك بوجود قيادة عراقية تتحكم فيها شهوات التوسع والسيطرة وحب الزعامة، وهو منطق كاف لتبرير تحريض حاكم العراق على تحدي إرادة المجتمع الدولي والدخول في مواجهة جديدة تزيد من معاناة العراقيين وتفتح المجال أمام المزيد من المكاسب للأردن.

نعم إن العراق لم يركب البحر أو الجو أو البر للعدوان على الولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا، ولكنه ركب الثلاثة معاً للاعتداء على الكويت جارته العربية الصغيرة المسلمة المسالمة التي قدمت لعه كل أشكال الدعم المادي والمعنوي خلال سنوات محنته وتعرض أمنها واستقرارها للخطر في مرات عديدة بسبب موقفها ذاك النابع من التزاماتها التي تفرضها اتفاقية الدفاع العربي المشترك وميثاق جامعة الدول العربية. لم يكن العراق داخل حدود عندما بدأت دول التحالف حربها ضده في ١٧ يناير عام ١٩٩١م وإنما كان يحتل أرض دولة مستقلة تتمتع بعضوية جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز وهيئة الأمم المتحدة، دولة كان بينه وبينها اتفاقيات ومواثيق وتبادلاً دبلوماسياً على مستوى السفراء وهي أمور لا تتم إلا بين الدول المستقلة ذات السيادة. وإذا كانت صحافة الأردن تعتبر أن أسر أكثر من ستين ألف جندي عراقي خلال حرب تحرير الكويت وتحطيم البنية الأساسية العراقية وتدمير معظم الآلة العسكرية وإرغام نظام الرئيس صدام حسين على الانكفاء داخل حدوده ليواجه الموت البطيء مثل كل الطغاة، إذا كانت تعتبر ذلك نصراً تتمنى للعراق منه المزيد فإنها وبكل تأكيد

تفضح مراميها الخبيثة ونواياها الشريرة حفاظاً على مكاسبها ككل تجار الحروب الذين يثرون على حساب دماء وأرواح الآخرين.

لقد تقاعست صحافة الأردن عن سابق تدبير وقصد عن إسداء النصح للرئيس العراقي كما فعل كل العرب الشرفاء لحثه على الانسحاب من الكويت حفاظاً على سلامة بلده وجيشه وحقناً للدماء العربية وحماية لطاقات وثروات العرب من أن تهدر في معركة بالمكان الخاطىء والاتجاه الخاطىء. وبدلاً من ذلك راحت صحافة الأردن تنسج من خيالها المريض مسرحيات هزلية مثل سفر ٨٠٠ امرأة أردنية (نوفمبر ١٩٩٠) لإرضاع أطفال العراق الذين تركهم الحصار الاقتصادي بدون حليب. وهي مسرحيات لا أطعمت الأفواه العراقية الجائعة حتى الآن ولا منعت الهزيمة المريرة التي أنزلها التحالف الدولي بقوات صدام حسين وأرغمته على قبول كل ما سبق ورفضه باستعلاء واستكبار مثيران للاستفزاز. وهي أيضاً مسرحيات تستهدف الإبقاء على معاناة العراق لتخفيف معاناة الأردن وإفقار الشعب العراقي لإثراء تجار الحروب الأردنيين.

ولا تستطيع الصحف الأردنية إخفاء حقدها ضد الكويت، فتعيد اجترار ما سبق ولاكته كثيراً حول استمرار حملة طرد الأردنيين والفلسطينيين من الكويت. ويبدو أن الصحافة الأردنية تريد أن تخلق من قصة مغادرة الأردنيين والفلسنطينيين أرض الكويت ملحمة تفوق الألياذة والأوديسا المعروفتين في الأدب الإغريقي كي يجد شعراؤها ومنشدوها مادة مؤثرة ولا تفرغ للتجوال في كل العواصم استجداء للمنح والمساعدات.

لقد أكد الملك حسين في مرات عديدة أن معظم الأردنيين والفلسطينيين الذين غادروا الكويت والبالغ عددهم حوالي ٣٠٠ ألف شخص قد غادروها خلال فترة الاحتلال العراقي في حين لم يغادرها بعد التحرير سوى أعداد قليلة إما بسبب الدمار الذي لحق بوزارات ومؤسسات الكويت الاقتصادية والخدمية وتقلص فرص العمل أمام الأيدي العاملة الوافدة وإما بسبب الترحيل لأولئك الذين ثبت بالدليل القاطع تعاونهم مع سلطات الاحتلال وهو أقل إجراء يمكن اتخاذه لضمان أمن وسلامة الكويت.

لقد بات من غير المقبول ولا المعقول أن تستخدم الصحافة الأردنية حكاية رحيل الثلاثمائة ألف أردني وفلسطيني عن أرض الكويت حسب مزاجها وهواها، فتقول أنهم تركوا البلاد خلال فترة الاحتلال عندما تريد أن تنفي عنهم شبهة التعاون مع المحتلين العراقيين وتزعم أن السلطات الكويتية قامت بطردهم عندما تريد تشويه صورة الكويت عربياً وعالمياً.

هذا بالإضافة إلى ما يلي:

-إن الكويت مثل كل بلاد الدنيا المستوردة للعمالة، لها كل الحق في الاستغناء عما يزيد عن حاجتها من الأيدي العاملة.

- إن العمالة الوافدة التي قدمت إلى الكويت لم تأت للاستيطان والعيش الأبدي فوق أرض الكويت، وإنما جاءت للعمل فإذا ما تقلصت فرص العمل أمامها فإن سبب تواجدها يزول تماماً.

- إن الكويت لم تطرح نفسها وطناً بديلاً لأوطان الآخرين لأن ذلك يتناقض ومواقفها المبدئية المؤيدة لحق كل الشعوب في تقرير المصير.

- إن العمالة الوافدة كانت تعيش حياة مستقرة هانئة على أرض الكويت حتى الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م وبالتالي فإن العدوان العراقي هو المسؤول أولاً وأخيراً عن قطع سبل الرزق أمام تلك الآلاف.

- إن من حق الكويت أن تتيح الفرصة لأبنائها لتحمل مسؤولياتهم في إعادة بناء الكويت والنهوض بها كي لا تعيِّرهم الصحافة الأردنية بأنهم يعيشون ويستمتعون ببيوت وطرقات وجسور ومستشفيات وحدائق ومؤسسات شيدها لهم غيرهم كما كتبت أخيراً.

ويستطيع مئات الآلاف من الأردنيين والفلسطينيين وأبناء الجاليات الأخرى الذين أجبرهم العدوان العراقي على مغادرة الكويت الالتحاق بأسواق العمل في أوطانهم أو في بلدان أخرى تحتاج إلى المهارات العالية التي اكتسبوها على أرض الكويت بفضل احتكاكهم بالتكنولوجيا والأجهزة والمعدات المتقدمة وتلقيهم برامج تدريبية قلما تتوفر لنظرائهم في بلدان أخرى. هذا بالإضافة إلى أن العديد من

العاملين الذين غادروا الكويت خرجوا بإمكانيات مالية تؤهلهم لبدء مشروعات خاصة بهم نتيجة ما كانوا يتقاضونه من أجور عالية ومكافآت نهاية الخدمة التي وصلتهم في مواطنهم كاملة غير منقوصة.

هذا بالإضافة إلى أن الكويت ما زالت تحتضن الآلاف من الأردنيين والفلسطينيين وأبناء دول أخرى وقفت حكوماتها دون خجل بجانب المعتدي العراقي. لقد استأنفت تلك الأعداد عملها لدى وزارات ومؤسسات الكويت الحكومية والأهلية وباشرت الجهات المختصة منحهم الإقامات بعد أن تأكد سلامة موقفهم واحتياجات جهات العمل لهم، وتتجاهل صحافة الأردن هذه الحقيقة في محاولة مشبوهة لتشويه صورة الكويت أمام الرأي العام العربي والعالمي والإيحاء بأنها تنتهك حقوق الإنسان.

إن الصحافة الأردنية تصف بلادنا بأوصاف تعكس نفسية مريضة وقمية. فهي مرة تقول أن الكويت ليست أكثر من برميل نفط، ومرة ثانية تدعي أنها مجرد شركة مالية كبرى ومرة ثالثة تزعم أنها دولة لها دور محدود على المستوى الإقليمي وبدون دور يذكر على المستوى الدولي. وإذا كانت بلادنا مجرد برميل نفط، فإن الدموع التي تذرفها صحافة الأردن بسبب ثلاثمائة ألف فلسطيني وأردني أرغموا على مغادرة الكويت تبقى بغير ذي معنى لأن أحداً لا يستطيع العيش داخل برميل نفط كي لا يلفظ أنفاسه مختنقاً. أما حكاية أن الكويت مجرد شركة مالية كبرى وليس لها أي دور بارز على الساحة الدولية فإننا لا نخفي أن بلادنا غنية وتأتي في مقدمة الدول المانحة للقروض. لقد أفاء الله على الكويت بثروة نفطية هائلة تحولت وتتحول كل يوم إلى بيوت تليق بسكنى البشر، وطرقات عصرية، ومستشفيات مزودة بأحدث الأجهزة، ومدارس تقدم العلوم الحديثة وتخرج الأجيال التي تتولى يوما بعد يوم مسؤوليات التخطيط والتنفيذ. وبفضل تلك الثروة أمكن للكويت أن تقيم علاقات عريضة ومتسعة مع كل بلاد الدنيا في الشرق والغرب والشمال والجنوب، علاقات متوازنة تحترم حقوق السيادة وتلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتقوم على المصالح المشتركة للطرفين. وقد جنت الكويت ثمار علاقاتها السياسية والاقتصادية الناضجة مع دول العالم خلال الكارثة التي تعرضت لها في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م حيث وقف المجتمع الدولي بأسره عدا قلة من العواصم لا

تزيد على أصابع اليد الواحدة إلى جانب الحق الكويتي وتصدى في وقفة ليس لها مثيل في التاريخ لقوات الغزو وأرغمها على الخروج مهزومة مندحرة.

إن ثروة الكويت التي ترى صحافة الأردن شيء يشين الكويت في تخفيف أزمات دول عربية وغير عربية وبينها الأردن وتحولت إلى استثمارات زراعية وصناعية ومعمارية ناجحة في عشرات الدول.

وإذا كانت صحافة الأردن قد نسيت أو تناست ما قدمته الكويت من دعم لدول المواجهة العربية وأولها الأردن بعد حرب يونيو عام ١٩٦٧ فإنها يمكن أن تراجع مراكز معلوماتها للوقوف على ما قدمه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية لحكومة عمان.

لقد أكد تقرير صادر مؤخراً عن صندوق النقد الدولي أن الدول النفطية العربية أعطت أكثر من ٨٥ مليار دولار من المساعدات في الفترة بين ١٩٧٣ و١٩٨٩ منها أكثر من ٥٠ ملياراً للدول العربية الغير نفطية والأردن واحد من تلك الدول. وشكلت تلك المساعدات بالإضافة إلى تحويلات العاملين من تلك الدول لدى الدول النفطية نسبة وصلت إلى ٥ر٥ بالمائة من إجمالي الناتج القومي للبلدان الأقل ثراء. وتأتي السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول النفطية المانحة للقروض والمساعدات.

إن ثراء الكويت وثروتها النفطية ليست نقيصه تعيبها ولكنها مصدر اعتزاز وافتخار، فبفضل تلك الثروة تمكنت الكويت بالإضافة إلى إنجازاتها الداخلية من التواجد الفعّال على كافة الساحات ومن المساهمة بشكل ملموس في منظمات المال والاقتصاد العربية والدولية والتي تساعد دول العالم الثالث والدول الأخرى على التغلب على مشاكلها وأزماتها الاقتصادية. وثروة الكويت وثرائها لا بد وأن تكون محل شكر وامتنان، إذ بفضل هذه الثروة أمكن لشعب الكويت أن يعيش مكرماً معززاً بعيداً عن الحاجة والعوز والفاقة والتشرد طوال شهور المحنة وأمكنه إعادة بناء المرافق والمؤسسات الفاعلة في الكويت في زمن قياسي حاز إعجاب العالم كله.

والكويت اليوم تتحرك على الساحات العربية والإسلامية والدولية بحرية تامة وثقة كاملة فيما الآخرون يخنقهم الحصار وتضنيهم المقاطعة، وإذا كانت

صحافة الأردن غير قادرة على رؤية تلك الحقائق فتلك مصيبة، أما إذا كانت تـراها ولا تـريد أن تعتـرف بها فـالمصيبة أعظم لأنهـا تكون قـد فقدت بـالفعل بصرهـا وبصيرتها وباتت مجرد أوراق صفراء تنعق هنا وهناك بأمل أن تحل كوارث أخرى بالعرب لتنتفخ جيوب أثرياء وتجار الحروب في عمان.

آثار الغزو العراقي
على المعاقين في الكويت

توفي ١٥٢ معاقًا خلال فترة الاحتلال العراقي لدولة الكويت والتي شارفت الأشهر السبعة، وبالرغم من قساوة صنوف الإعاقة التي يعاني منها نزلاء دور الرعاية الاجتماعية فإن أي محاولة لتذكيرهم بالغزو العراقي للكويت والممارسات التي لم يسلم منها سويّ أو معاق تحدث لدى النزلاء ردود فعل عكسية وتصيبهم بحالات من الذعر والهلع والحزن والكآبة التي لا تستطيع أن تخفيها ملامحهم، وتزداد الصورة كآبة وقتامة لمجرد ذكر اسم حاكم العراق أو ظهوره في التلفزيون واطلع عليها المعاقون أو إذا ما وقع بين أيديهم صحيفة تحمل رسمه الذي بات يشكل كابوسًا مزعجًا لنزلاء دور الرعاية الاجتماعية حيث ترتبط صورته ويرتبط اسمه لديهم بالجوع الذي عانوا منه وبالرعب الذي روعهم فترة الاحتلال.

هذا ما عبرت عنه إحدى نزيلات دور الرعاية الاجتماعية اللاتي عايشن أيام الغزو العراقي وبالرغم من معاناتها من مرض الشلل والتخلف العقلي بدرجة المتوسطة، إلا أنها قد أدركت بعض الشيء خطورة الموقف منذ الأيام الأولى للاحتلال عند سماعها في صبيحة يوم الثاني من أغسطس ١٩٩٠ لأصوات المدافع والانفجارات التي كانت لا تبعد عن مبنى دور الرعاية الاجتماعية سوى كيلومتر واحد، ثم تبعته حالات الفزع والهلع، إذ لم يتعود نزلاء الدار على سماع مثل هذه الأصوات، بل على العكس من ذلك تمامًا فكانت الموسيقى وبعض وسائل الترفيه الأخرى كالحفلات الأسبوعية التي عادة ما تقوم بها دور الرعاية الاجتماعية للمعاقين من أبرز الأنشطة التي يستمتعون بها ومتنفسًا يخفف شدة معاناتهم من الإعاقة بعد أسبوع حافل بالفصول الدراسية والعملية بهدف اكتشاف مواهب النزلاء وقدراتهم في بعض الأشغال اليومية الخفيفة.

وأكدت سناء الخرقاوي مشرفة دار المعاقين (رجال) بأن حالة الفزع والفوضى قد سادت مبنى دور الرعاية الاجتماعية في بادىء الأمر إلا أن ذلك لم يثن المسؤولين عن القيام بواجبهم الإنساني تجاه المعاقين وإصرارهم على مواصلة العمل في تلك الظروف الصعبة الأمر الذي خفف من معاناة المعاقين. وقد تشكلت لجنة عفوية وبمحض إرادة العاملين لرعاية المعاقين والمسنين الذين هم بأمس الحاجة إلى أنواع معينة من الغذاء والخدمات والرعاية الصحية التي كانت توفرها الدولة على مدار الساعة.

وبرزت أولى ملامح العمل الجماعي الإنساني عندما تم توزيع الأدوار والمسؤوليات على فريق العمل المكون من مشرفي ومشرفات الدار الذين وضعوا أنفسهم وإمكاناتهم لخدمة النزلاء بالإضافة إلى بعض الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين ممن تواجدوا بالكويت أثناء فترة الاحتلال. إلا أن معاناة المعاقين قد ازدادت بسبب نقص الغذاء ورحيل معظم العاملين الأجانب من الكويت المسؤولين عن تقديم الخدمات الصحية والتنظيف والطهي وغيرها من الخدمات الأخرى.

وقد سارعت أعداد كبيرة من المتطوعين الكويتيين وغيرهم لسد حاجة دور الرعاية الاجتماعية بقدر استطاعتهم، فمنهم من عمل على توفير المواد التموينية الأساسية ومنهم من قام بإعداد الغذاء وبعض المستلزمات الطبية والاستهلاكية للمعاقين الذين هم بحاجة إلى عناية فائقة. وقد استطاع المتطوعون اختراق حواجز التفتيش العراقية التي تم تكثيفها في بداية الحرب الجوية وبطرق مختلفة في سبيل تأمين الغذاء لنزلاء الدور من المعاقين والمسنين.

ونظرًا لخطورة الوضع المتأزم واشتداد حدة القصف وصعوبة المواصلات فقد وهب العاملون بدار الرعاية الاجتماعية أنفسهم وأرواحهم وفضلوا البقاء مع النزلاء، وقد تم نقل ٤٠ حالة من مبنى رعاية المسنين المتعدد الأدوار والذي يطل على الشارع العام إلى مبنى دار المعاقين الذي يعتبر أكثر أمانًا وتحسبًا من انقطاع التيار الكهربائي وبالتالي تعطل المصاعد المخصصة للمسنين.

وأكد أحد الأخصائيين النفسيين بأن حالة المسنين قد ازدادت سوءا نتيجة لإدراكهم بخطورة الموقف وكان بعضهم يعبر عن رفضه لهذا الواقع بطرق مختلفة كالامتناع عن الطعام حتى الموت نتيجة انخفاض الروح المعنوية، على اعتبار أن للمسن تاريخًا حافلًا بكفاح أهل الكويت قبل اكتشاف النفط إلى أن منّ الله على هذا البلد بالخيرات والنعم، ووفرت الدولة للمسنين كافة سبل الراحة والعناية، ولذلك فهو يرفض واقع الاحتلال ويجد نفسه عاجزا عن تقديم المساعدة لوطنه المحتل.

وأكد الدكتور بسام قصراوي وهو الطبيب الوحيد المتواجد أثناء فترة الاحتلال بأن المعاقين من أكثر فئات المجتمع تضررًا بالاحتلال. إذ ارتفع المتوسط الإحصائي لمعدل الوفيات خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٠/٨/٢

و ١/٨/١٩٩١ إلى ٣٥١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ نزيل ويعتبر شهر نوفمبر ١٩٩٠ من أكثر الشهور التي شهدت ارتفاعًا ملحوظًا بعدد الوفيات والتي بلغت ٣٠ حالة وفاة كان نصيب دار المعاقين منها ١٤ حالة في حين بلغت وفيات دار التأهيل المهني (ضعاف العقول ـ رجال) ١١ حالة وفاة.

وعلل الدكتور عبدالحليم عبدالله مدير المركز الطبي التأهيلي أسباب زيادة حالات الوفاة إلى المجاعة التي كان يعاني منها المعاقون، إذ ليس المقصود بالمجاعة نقص الأغذية بقدر نوعيتها إضافة إلى فقدان الشهية، وغالبًا ما يحتاج المعاق إلى نوعية معينة من الغذاء يحتوي على سعرات حرارية عالية. كما أنه بحاجة إلى وسيلة خاصة لتغذيته. على اعتبار أن بعض المعاقين لا يستطيع حتى أن يصرخ أو يلهث إذا ما شعر بالجوع أو المرض.

وأكد الدكتور بسام قصراوي بأن أهم مظاهر المجاعة على نزلاء دور الرعاية الاجتماعية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١ ــ الانخفاض الشديد في الوزن.
٢ ــ الانخفاض في مستوى الهيموجلوبين في الدم.
٣ ــ الإسهال الشديد والواسع الانتشار وخاصة في الحالات الشديدة الإعاقة.
٤ ــ انخفاض مستوى البروتين في الدم.

وأضاف الدكتور القصراوي بأن تفشي مرض الإسهال كان بسبب إصابة الأمعاء الدقيقة بالضمور نتيجة لسوء التغذية ونقص البروتين في الطعام، وقد تم إجراء دراسة مركزة على حالات الإسهال من أجل التأكد من عدم وجود أمراض وبائية، وقد نتج عن هذا المرض عدة حالات مصابة بالجفاف خاصة مع النزلاء الذين يعانون من قلة الوزن وبالتالي أدت إلى وفاتهم.

ولاشك بأن الأوضاع الصحية السيئة التي أدت إلى وفاة ١٥٢ معاق هي جريمة قد ارتكبت بحق أبرياء ليس لهم حول ولا قوة ولا يزال البعض منهم ممن كُتبت له الحياة يعاني من آثار نفسية واجتماعية جسيمة.

عرقلة مهمة المفتشين الدوليين في بغداد

تصر حكومة بغداد على الاستمرار في دفع الأوضاع في منطقة الخليج باتجاه التوتر وعدم الاستقرار بتعمدها الخروج على قرارات مجلس الأمن الدولي التي أدت إلى وقف إطلاق النار الدائم في المنطقة وتحدي مهمة الأمم المتحدة التي ترمي إلى التطبيق الكامل لتلك القرارات.

وإلى جانب تعنته المتمثل بالاحتفاظ بمئات الأسرى وعرقلة وصول ممثلي المنظمات الإنسانية إلى السجون والمعتقلات الموجودين خلف أبوابها ومقاطعته اجتماعات لجنة ترسيم الحدود ورفض قراراتها، قام النظام العراقي بعرقلة فرق التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل والتي نشأت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ في ٥ أبريل عام ١٩٩١م.

وقد منعت آخر تلك الفرق والتي وصلت بغداد في الخامس من الشهر الحالي من دخول مبنى وزارة الزراعة والري العراقية وتعرضت لمختلف الإهانات من قبل متظاهرين سيرهم النظام العراقي وقامت الشرطة بحراستهم. وكان الفريق يسعى للبحث عن وثائق خاصة ببرامج الصواريخ طويلة المدى ذات القدرة على نقل أسلحة نووية وكيماوية، إلا أن المسؤولين العراقيين رفضوا دخوله المبنى وأبقوه خارجها عرضة للأخطار.

وقال أمين عام الأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي أن إعاقة سير عمل بعثة التفتيش ومنعها من دخول مبنى وزارة الزراعة «يعتبر بمثابة خرق لاتفاقية وقف إطلاق النار».

ويذكر أن قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ نص على إنشاء لجنة خاصة للتفتيش على الطبيعة على إمكانات العراق البيولوجية والكيماوية والصاروخية على أساس ما يبلغ عنه العراق وأية مواقع إضافية أخرى تحددها اللجنة. كما نصت المادة أيضًا على موافقة العراق بلا شروط على التفتيش المفاجيء على الطبيعة والتدمير والإزالة أو نزع الضرر لكل ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

وأدى تعنت العراق إلى بقاء المفتشين الدوليين خارج مبنى وزارة الزراعة والري حوالي أسبوعين حيث قام متظاهرون عراقيون بإلقاء الخضروات والفواكه الفاسدة عليهم وتعرض بعضهم للضرب والإهانات ونعتوا بأوصاف بذيئة حيث

قالت صحافة بغداد أنهم «جرذان وأوغاد وكلاب ضالة» وقال عنهم وزير الزراعة بدر الصباغ أنهم «فئران تنشر التلوث».

وقد اضطرت رئيسة الفريق كارين جانسن إلى مغادرة العاصمة العراقية في ١١ من الشهر الجاري بعد أن فشلت في أداء المهمة المكلفة بها دوليًا. ولم يكن مارك سيلفر الذي ترأس فرق التفتيش بعد جانسن أفضل حالاً، فقد استمرت بغداد في منع تفتيش مبنى وزارة الزراعة والري وازدادت المظاهرات التي تسيرها عددًا وعدوانية مما اضطر سيلفر إلى إصدار الأوامر بتوخي الحذر والحيطة بعد أن أصبحت سلامة المفتشين عرضة للخطر.

وتم إيفاد المسؤول الدولي عن تدمير أسلحة العراق النووية والكيماوية والبيولوجية رالف ايكوس إلى بغداد لإقناع المسؤولين العراقيين بعدم تصعيد الموقف والسماح للمفتيشن الدوليين أو فريق تفتيش دولي محايد بدخول مبنى وزارة الزراعة، إلا أن العراقيين أصروا على استبعاد الأمم المتحدة وطالبوا بأن تقوم منظمات إنسانية ورجال دين مسلمين ومسيحيين بتفتيش المبنى.

ويستهدف العراقيون من وراء اقتراحهم هذا خرق قرارات مجلس الأمن الدولي كخطوة أولى باتجاه استبعاد الأمم المتحدة والغاء دورها في منطقة الخليج وبالتالي نقض كل شروط وقف القتال في حرب تحرير الكويت.

وقد استدعى رئيس مجلس الأمن الدولي مندوب الرأس الأخضر جوزيع لويس القائم بأعمال النظام العراقي لدى الأمم المتحدة سمير النعمة في ١٣ يوليو ١٩٩٢ وأبلغه تصميم المجلس على تلقي رد إيجابي بالسماح للمفتشين بدخول مبنى وزارة الزراعة والري بعد إبعاد قوات الأمن العراقية عنه. كما استدعى رئيس المجلس سفير النظام العراقي لدى المنظمة الدولية عبدالأمير الأنباري وطالبه بإنهاء الأزمة. وأظهر الأنباري استهتارًا بجدية مجلس الأمن وإصراره على التطبيق الكامل لقراريه رقمي ٦٨٧ و ٧٠٧ واحتمال استخدام القوة بقوله أن ذلك «لن يغير شيئا من موقف العراق» وأن قنبلة تلقى هنا أو هناك لن تجعلهم يخضعون للقرارات الدولية.

والموقف العراقي إزاء المفتشين الدوليين هو إحدى حلقات مسلسل سياسة عراقية تقوم على مناهضة دور الأمم المتحدة والخروج على الشرعية الدولية مهما

تكن العواقب التي يمكن أن تنجم عن ذلك ومهما تكن السبل المتبعة لتحقيق تلك السياسة. لقد تعرض الحراس الدوليون الموجودين في شمال العراق قبل بضعة أيام إلى ثلاث عمليات إرهابية أدت إلى مقتل أحدهم وجرح اثنين آخرين. وطاب مجلس الأمن في بيان أصدره في ١٨ الجاري بأن تتوقف على الفور الهجمات التي تستهدف مفرزة حرس الأمم المتحدة وموظفي عمليات الإغاثة في العراق. ووصفت مصادر دولية تلك الحوادث بأنها جزء من السياسة الإرهابية التي يتبعها النظام العراقي لتحدي الهيئة الدولية وعرقلة الجهود المبذولة لحماية الشعب الكردي من مجازر دموية جديدة تعد قوات صدام حسين لارتكابها.

لقد توقف إطلاق النار في منطقة الخليج منذ حوالي سبعة عشر شهرًا، غير أن السلام لم يتحقق بعد في المنطقة لإصرار حاكم بغداد والزمرة المساندة له على الاستهتار بالشرعية الدولية وعدم الانصياع لقراراتها واستمرار إعلامه في بث روح البغض والكراهية بين الشعوب ونشر الاستهتار بالقيم والمبادىء.

وفي مثل هذه الأجواء التي تسفك فيها دماء بشرية في مواقع كثيرة من العالم بفعل صراعات عرقية أو قومية، فإنه لم يعد مقبولاً الإبقاء على نظام أكدت الأيام رعونته وعدم تبصره لعواقب مغامراته الدموية، وبالتالي لم يعد هناك مفر من مواجهته مواجهة أخيرة وحاسمة واستئصاله بعد أن أكدت الأيام فشل سياسة المسكنات في معالجة رعونته ودمويته ومحاصرة آثاره.

الحملات الاعلامية
العراقية ضد
الكويت

لم تكن أساليب المراوغة والتضليل التي تستخدمها أجهزة الاعلام العراقية ضد سيادة الكويت وحرمة أراضيها لغرض «الاستهلاك المحلي» كما يحلو للبعض تسميتها، بل إن هذا التصعيد الإعلامي الخطير قد جاء بإيعاز من السلطة الحاكمة في بغداد في محاولة إنتحارية أخرى لزعزعة أمن وإستقرار الكويت والدول الأخرى في المنطقة.

وإذا كانت تصريحات مسؤولي النظام العراقي تخرج من وقت لآخر بإدعاءات وأكاذيب باطلة بهدف النيل من سيادة الكويت وإستقلالها، فإن المجتمع الدولي قد تصدى لها منذ الأيام الأولى للاجتياح العراقي على دولة الكويت عندما أصدر مجلس الأمن في ١٩٩٠/٨/٣ القرار رقم ٦٦٠ والذي أدان هذا الاجتياح وطالب بانسحاب جميع القوات العراقية من الكويت فوراً ودون قيد أو شرط. أما إذا كان الغرض من هذه الحملة الاعلامية المسعورة من أجل تأليب الرأي العام العالمي فإن المجتمع الدولي قد تحصن ضد آلاعيب النظام العراقي وأباطيله، ولم يعد هناك من يصدق هذه الأقاويل الكاذبة سوى رموزه التي لازالت تجري خلف السراب.

أما إذا كان الغرض من هذه الحملات الغوغائية بأنها للاستهلاك المحلي والهاب حماس الشعب العراقي تحت إدعاء (عدم التنازل عن كرامتهم) فإن حاكم بغداد المسؤول الأول عن تدنيس هذه الكرامة بل وتلطيخها بالخزي والعار لأكثر من عشرين عاما.

فأي حملة إعلامية هذه التي يدعون أنها للإستهلاك المحلي وطاغية بغداد يتحين الفرصة تلو الأخرى للقضاء على الشعب العراقي الذي لم تعد ترهبه أجهزة استخباراته ولم تلهب حماسته أجهزة إعلامه وهو يخوض انتفاضته في الشمال والجنوب. بل أنها إمتدت إلى مناطق عراقية أخرى، وخير مثال على ذلك محاولة الانقلاب الأخيرة التي قادها ثلة من ضباط الحرس الجمهوري.

ولاشك بأن الشعب العراقي الذي تجرع أشكالا وصنوفاً متعددة من البطش والتعذيب والتنكيل، تكونت لديه مناعة كافية لتدارك سموم النظام العراقي وأجهزته الاعلامية الجوفاء. فمسؤولي الصحف الخمس وهي (القادسية ـ الثورة ـ الجمهورية ـ بابل ـ ألف باء) يتم توبيخهم يومياً إذ خلت الصفحة الأولى من صورة حاكم بغداد أو افتتاحية تمجد تاريخه المظلم. أما عن البرامج المسموعة أو

المرئية فان الشعب العراقي لم يعد لديه وقت يقضيه للإصغاء أو المشاهدة، فهو يلهث وراء كسب عيشه ليسد رمق جوعه بدلاً من أن يشغل تفكيره بمهاترات خاوية لاتغني ولا تسمن من جوع.

وتأتي هذه الحملات العراقية المضللة في وقت تتطلع فيه دول المنطقة إلى تعاون إقليمي منشود يجنبها ويلات الحروب التي أشعل نارها حاكم بغداد بأطماعه التوسعية طوال ثمان سنوات في حربه مع إيران وإستخدامه للأسلحة الكيماوية الفتاكة ضد الأكراد وأخيراً وليس آخر كان في ذلك القرار الأرعن بإجتياحه للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٠ واندحاره عنها بعد أن لقنته قوات الشرعية الدولية دروس فعلته الشنيعة وآطفأت بذلك نار الحقد والخيانة.

وقد دفع حاكم بغداد ثمن هذا الحقد بإشتعال انتفاضة الشعب العراقي في الجنوب كما ستندلع في أماكن أخرى أيضاً لينطبق عليها القول المأثور بأن «النار تأكل بعضها إن لم تجد ما تأكله».

ولاشك بأن تملص النظام العراقي من تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الخاص بوقف إطلاق النار لاتدل على مواصلة التعنت بتحدي الارادة الدولية فحسب وإنما تدل أيضاً على نوايا عدوانية جديدة ضد الكويت معتقدا بحساباته الخاطئة دائماً بأن انشغال الشرعية الدولية بالأوضاع المتدهورة في جمهورية البوسنة والهرسك، واقتراب موعد انتخابات الرئاسة الامريكية بمثابة الفرصة السانحة للتملص من تنفيذ قرار مجلس الأمن. فبالأمس القريب إفتعل أزمة وزارة الزراعة والري ونظم مظاهرة تلو الأخرى ضد فريق التفتيش الدولي المخول بالكشف عن أسلحة الدمار الشامل. إلا أنه إستجاب بعد أن وجه مجلس الأمن الدولي إنذاره بهذا الخصوص.

واليوم أيضا يعيد الكرة نفسها بإعلانه عدم السماح للمفتشين الدوليين بدخول مباني الوزارات والهيئات الحكومية وسيرضخ أيضاً عندما يقرر فريق التفتيش دخول هذه الوزارات، وحتماً ستتصدى الشرعية الدولية لحاكم بغداد إذا لم يكف عن نواياه الشريرة تجاه سيادة الكويت وإستقلالها. إذ أن الأمر لن يحتاج وقتها إلى إستصدار قرار جديد من مجلس الأمن باعتباره أن هذه الأفعال خرقاً واضحاً وصريحاً لقرار وقف إطلاق النار وأن وجود مثل هذا الحاكم على سدة الحكم في بغداد سيشكل خطرا على الأمن والسلم الدوليين.

دول التحالف
ومناطق الاهوار

بدأت دول التحالف الغربي في ٢٧ أغسطس عام ١٩٩٢ تنفيذ الحظر الجوي، لمنع الطائرات والمروحيات العراقية من التحليق في المناطق الجنوبية للعـراق التي تقع تحت خط العـرض ٣٢، وكان الـرئيس الأمريكي جـورج بوش قـد وجه انـذارا بأن الولايات المتحدة وحليفاتها بريطانيا وفرنسا ستبدأ بتنفيذ هذا الحظر.

ووضعت دول التحـالف الغـربيـة حـداً لمـاطـلات النظـام العـراقي وتعنتـه ومواصلته لإنتهاكات حقوق الانسان، وعدم إنصياعـه لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦٨ الخـاص بوقف الممـارسات القمعيـة التي يتعرض لهـا السكان المـدنيـين في جنـوب العراق.

ويأتي تحذير الرئيس بوش في أعقاب سلسلة من الإنذارات كانت قد وجهتها دول التحـالف وطالبت فيهـا النظـام العـراقي بـوقف العمليـات العسكـريـة التي استخدم فيها هذا النظام الدبابات والمدفعية الثقيلة ضـد المنشقين من السكـان في أعقاب الإنتفاضة التي قام بها الشعب العراقي في مارس عام ١٩٩١.

وكان النظام العراقي قد عرض على سكان مناطق الأهوار مساكن ومحفزات أخرى لتشجيعهم على مغارة الأهوار إلى مناطق تسيطر عليها القوات العراقية. وقد تمثلت هذه المحفزات بعفو عام عن الفارين من الجيش العراقي، كما قدم إغراءات بحصول الأسر التي تفضل الانتقال على مسـاحات زراعيـة ومنحة شهـرية بقيمـة ١٥٠ دينـار عراقي شهـرياً وهـو ما يسـاوي ٤٨٠ دولار بسعر الصرف الـرسمي وحوالي ٩ دولارات بسعر السوق السوداء.

وقد رفض سكان مناطق الأهوار التي تيسطر عليها القبـائل قبـول العروض التي قدمها النظام العراقي، ممـا دفع بحـاكم بغداد إلى إصـدار أوامره في أبـريل ١٩٩٢ لقمع أي تحـرك ضد النظـام في الأهـوار، كمـا مُنعت منظمـات الـرعـايـة الانسانية في الناصرية من آداء مهامها، وأبلغ برنامج الغذاء العالمي بوجوب اغلاق مكاتبه في هذه المناطق، وأجبرت منظمة المانية خيرية اشتهـرت بنشاطهـا الإنساني في الأهوار على مغادرة العراق بصورة نهائية.

وتمتد مناطق الأهوار التي تبلغ مساحتها ٦٠٠٠ ميل مربع حتى إيران غرباً، وإلى مدينة سوق الشيوخ شرقاً والبصرة جنوباً ومنطقة العمارة العليا شمالاً. ويعتبر هور الحمار الذي تبلغ مساحته ٧٥٠ميلاً مربعاً من أكبر مناطق الأهوار، بينما أطلق أسماء العشائر على الأهوار الأخرى مثل أهوار السنية والعبرة والسعدية والحويزة وآل حسن والدواية.

وكانت مناطق الأهوار كما أفادت بعض المصادر التاريخية قد شهدت هجرات متعددة كانت بدايتها مع الفتوحات العربية الاسلامية، ثم توالت هجرات العشائر التي قدمت من البصرة لتستوطن هذه المنطقة التي لم تألف الإستقرار منذ العهد العثماني عندما حاول مدحت باشا فرض التمدين على هذه العشائر إلا أنها رفضت الأوامر وكانت محصلتها مجزرة «الدغارة»، كما لعب سكان مناطق الأهوار دوراً بارزاً في ثورة عام ١٩٢٠ الفلاحية ضد الانكليز.

وغيرت الحرب العراقية الايرانية التي أشعلها حاكم بغداد كثيراً من المميزات الطبيعية التي كانت تتمتع بـا مناطق الأهوار عند نشوب المعارك في مستنقعات الشلامجة وجزر مجنون وأهوار عربستان وهي مناطق حدودية لازالت تدفع ثمن هذه الحرب، بعد تسميم مياه الأهوار. ونزوح أعداد كبير من السكان الى مناطق اخرى.

وأدت حملات الابادة الجماعية التي شنتها قوات النظام العراقي منذ أبريل العام الماضي إلى تغيير قسري في الخريطة السكانية لجنوب العراق وهروب أكثر من خمسين الف مواطن إلى القصبات الحدودية. كما استخدمت قوات النظام العراقي قنابل النابالم الحارقة المحرمة دولياً في أعقاب فشل الهجمات البرمائية على الثوار.

وقام النظام العراقي في محاولة للسيطرة على مناطق الأهوار الى سد مجرى خمسة من الأنهار الرئيسية التي تصب في منطقة الأهوار هي: نهر المجر الكبير ونهر ناحية البتيرة ونهر الوادية ونهر أبو عشرة ونهر الشذرية، وقد اتخذت السلطات العراقية هذا الاجراء تحت ذريعة شق نهر جديد بطول ٥٦٥ كيلو متراً يربط ما بين بغداد والبصرة.

رسالة صدام حسين
إلى العراقيين

بالرغم من أن الرسالة التي بعث بها صدام حسين إلى إذاعة وتلفزيون بغداد وتليت بالنيابة عنه أمس تعكس حالة الضعف والهزل التي بات عليها نظامه، فإنها تعكس في ذات الوقت استمرار حاكم العراق في تبني سياسات مغلوطة تزيف الحقائق وتقلب الوقائع وتقفز مباشرة من الأسباب إلى النتائج بشكل يتلاءم وأطماعه التوسعية وشهوته في التسلط والحكم وإدمانه الخروج على الإجماع الدولي والاستهتار بقرارات الشرعية الدولية.

لقد اتهم صدام حسين دول التحالف التي أقرت حظر تحليق الطيران العراقي في أجواء الجزء الجنوبي من العراق تحت خط عرض ٣٢ درجة والذي بدأ سريانه اعتبارًا من صباح يوم ٢٧ أغسطس ١٩٩٢م، بأنها تسعى إلى تقسيم العراق عرقيًا ومذهبيًا، وهو مسعى سبقته إليها دول الاستعمار القديم وكذلك إيران على حد زعم حاكم العراق.

وعندما يزعم صدام حسين ذلك، فإنه يسعى إلى صرف أنظار العراقيين عن جوهر الأوضاع في بلادهم وعن فحوى علاقات العراق بدول العالم بالقفز مباشرة إلى النتائج دون تمعن الأسباب أو التعرض لها كي لا تنكشف سياساته وتنفضح ممارساته.

وحظر تحليق الطيران العراقي فوق جنوب العراق حقيقة واقعة كحقيقة حظر التحليق فوق شمال العراق، ولكن ذلك جاء بعد حوالي مائة وعشرة أيام من صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨. وتطالب بنود القرار الذي صدر استنادًا إلى الفقرة السابعة من المادة الثانية لميثاق الأمم المتحدة، تطالب العراق «كإسهام منه في إزالة الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة» بوقف القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق. كما يطالب القرار باحترام حقوق الإنسان العراقي والسماح بوصول المنظمات الإنسانية على الفور إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق وتوفير جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها.

وخلال الفترة بين صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ وقرار دول التحالف بحظر تحليق الطيران العراقي فوق المناطق الواقعة تحت خط عرض ٣٢ درجة، مارس حاكم العراق سياسات البطش والتنكيل التي يعرف بها نظامه، وعرقل

وصـول المنظمات الإنسـانية إلى المنـاطق الجنوبيـة ومنع وصـول المساعـدات إلى سكانها وتركهم نهبا للعرى والجوع والتشرد للدرجة التي دفعت المسؤولين الدوليين وبعض الدول المجاورة للعراق إلى طلب التدخل الدولي خـاصة وأن أعـداد الفارين والمشردين تفوق طاقات تلك الدول الاستيعابية.

وموقف صدام حسـين من القرار ٦٨٨ يشبـه جملة وتفصيـلا مواقفـه إزاء قرارات مجلس الأمن الأخرى ابتـداء من القرار رقم ٦٦٠ بتـاريخ ١٩٩٠/٨/٢ عندما راهن على عدم قدرة المجتمع الـدولي على الانتصـار لقضية الكـويت وحاول طمس معالم غزوه الآثم وعدوانه المباشر على دولة تتمتع بعضوية المنظمـة الدوليـة والمنظمات الإقليمية بـادعاءات بـاطلة حـول عودة الفـرع إلى الأصل. لقـد استمر حاكم العراق يتمسك بحسابات خاطئة إلى أن دفع بجيشه إلى هزيمة منكرة ومهينة وتسبب في الحاق أضرار بالغة بالعراق وعرضه لعقوبات اقتصاديـة قاسيـة وعزلـة دولية مميتة لا أحد يعرف متى سيخرج منها.

إن حـاكم العراق الـذي يـزعم أن دول التحـالف تسعى إلى تقسيم العـراق يتجاهل أن الـدول العربيـة ومنها الكـويت تقف ضد أي محـاولة للنيـل من وحدة التراب الوطني العراقي، ويتجاهل أن دول التحالف وفي مقدمتها الولايات المتحـدة وبريطانيـا وفرنسـا وروسيا تعـارض أي خطة تـرمي إلى تقسيم العراق. ويتحمـل صدام حسين وحكومته لخطأ حساباته ورعونة سياساتـه ما يتـرتب على مـا وصل إليه الحال بالعراق لأن بغداد وكما ورد في بيـان وزارة الخارجيـة الروسيـة في ٢٤ أغسطس الجاري «تاشن حربا ضد الشعب العراقي في الجنوب وتستمر في حصار مناطق العراق الشمالية اقتصاديًا. وفي الـوقت نفسه تعيق هيئـة الأمم المتحدة عن تقـديم المساعـدات الإنسانيـة إلى الشعب العراقي، وتـرفض قراري مجلس الأمن الدولي ٧٠٦ و ٧١٢ لتشغيل آلية دفع دفع التعويضات في إطار تسوية الأزمة، كما ترفض السلطات العـراقية التعـاون مع لجنـة الأمم المتحدة المكلفـة بمتابعـة نزع سلاح العراق وتضع العصى في دواليبها..».

وجرائم صدام حسين ضد العراقيين في الشمال والجنوب وكـذلك في منطقـة الوسط غير خافية على أحد، فإعدامات المدنيين والعسكريين بتهم التآمر لقلب نظام الحكم وإعدامات التجار تتم دون محـاكمات، واغتيالات مناهضي النظام تجـري ليلاً

ونهارًا، وتجويع وتشريد ملايين العراقيين الذين يخشاهم حاكم بغداد بادية للعيان. وهذه الجرائم هي حلقات في سلسلة ممتدة من البطش والاضطهاد والتنكيل تشكل أدوات صدام حسين في الحكم والاستئثار بالسلطة والمحافظة عليها. ففي عام ١٩٨٨ لم يكن هناك تحالفًا دوليًا يرصد ممارسات السلطات العراقية، وبالرغم من ذلك تم استخدام الأسلحة الكيماوية لإبادة وتشويه الآلاف من أبناء منطقة حلبجة الكردية. وكان العراق في عام ١٩٨٠ يحظى بعلاقات طيبة مع معظم الدول العربية والعالمية عندما قام بحملة الاضطهاد ضد العراقيين في الجنوب وأرغم عشرات الآلاف منهم إلى الفرار إلى الدول المجاورة. هذا ناهيك عن اغتيال عشرات المعارضين خارج الحدود بالرصاص أو السم أو الطرق الدنيئة الأخرى التي تشكل عدوانًا صارخًا على حقوق الإنسان.

إن صدام حسين يتمسح بتاريخ العراق الموحد على مدى قرون طويلة ويدعي أن قوى أجنبية هي التي تسعى لتفتيت العراق بإثارة النعرات المذهبية والطائفية داخله. ووحدة العراق التاريخية حقيقة يتمسك بها كل العرب وكل الشرفاء في هذا العالم، ولكن من الذي وضع هذه الوحدة في مهب الرياح العاتية؟ أليس هو صدام حسين الذي يفرق بين أبناء الشعب الواحد، ويميز أبناء منطقة على باقي المناطق ويضع أبناء عشيرته فوق كل العشائر؟ إن ثورة الأكراد ترجع إلى عشرات السنين، والانتفاضات في الجنوب مستمرة منذ زمن طويل، والمعارضة تجتاح العراق بأسره منذ ما يسمى بثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ بدليل تلك الأعداد الهائلة من المعارضين العراقيين في عواصم العالم المختلفة والذين فروا من بطش وتنكيل طغمة صدام حسين الحاكمة والتي لم يسلم من بطشها سياسي أو مفكر أو عالم أو حتى إنسان عراقي بسيط معني بمستقبل بلاده.

إن حاكم العراق يسعى في رسالته لدغدغة عواطف أبناء الجنوب عندما يذكرهم من ناحية بحضاراتهم العريقة وعندما يحذرهم من ناحية أخرى من المؤامرة الأجنبية لتقسيم العراق. وبالتأكيد فإن أبناء الجنوب الذين ذاقوا قسوة الاضطهاد والبطش مثل كل أهل العراق عدا زمرة السلطة على وعي بألاعيب حاكم العراق الذي يعيش النزع الأخير بعد أن حوصر في مساحة محدودة تضيق مع مرور الأيام. إن تجربة أبناء الشمال العراقي تكشف أباطيل صدام حسين، فالسلطة الحاكمة لا وجود لها هناك منذ ما يزيد على العام لدرجة أنهم أجروا

انتخابات حرة تفتقر إليها بغداد، وبالرغم من ذلك لم يعلنوا الانفصال وإنما أكدوا أنهم جزء من العراق الموحد وأن نضالهم ضد الدكتاتورية والإرهاب جزء من نضال الشعب العراقي بأسره.. ولا يختلف الجنوبيون العراقيون في ذلك عن الشماليين وبالتالي فإن انتفاضة الشعب العراقي من أجل الديمقراطية وسيادة القانون والعودة إلى حظيرة الشرعية الدولية سوف تنطلق من المنطقتين حيث انهارت سلطة البعث الحاكم وتتحرك كما الكماشة لتقتلع نظام صدام حسين من أساسه وترمي به في مزبلة التاريخ وتريح العراقيين خاصة والعالم عامة من شروره وفساده ويعيش العراق في سلام ووئام مع جيرانه.

المحتوي